

## المجاز: دراسة في النشأة والتطور

المثنى مد الله العساسة\*

### ملخص

يدرس هذا البحث موضوع المجاز من حيث النشأة والتطور: لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة، في دراستنا النقدية على مدى عقود من الزمن، على اعتبار أن المجاز بفروعه المتعددة كان بداية لدراسات أسلوبية لاحقة ارتكزت بمجملها على هذه الصيغة المجازية للغة في الدراسات البلاغية المتعددة. من هنا، رأى الباحث أن يتتبع جزءاً يسيراً من تطور المجاز في الدراسات العربية (اللغوية والبلاغية) ويقف عند مراحل هذا التطور مؤطراً لبداية هذا المصطلح البلاغي وما طرأ عليه من تطور في العصور المتلاحقة. الكلمات الدالة: المجاز، الدراسات النقدية والبلاغية.

### المقدمة

خصص ليتناول أشهر علاقات المجاز المرسل التي ذكرها أو أشار إليها البلاغيون في مؤلفاتهم، حيث تتبع البحث أشهر اللغويين والبلاغيين الذين تحدثوا عن المجاز منذ نشأته إلى القرن السابع ومدى اهتمامهم بالمجاز المرسل، وكيف كانت إشارتهم إليه.

أما المبحث الخامس فقد تناول مفهوم المجاز العقلي، وأشهر علاقاته التي ظهرت عند اللغويين والبلاغيين حتى القرن السابع، معتمداً في ذلك نفس المنهج الذي اعتمده في المبحث السابق. وقد تناول المبحث السادس مفهوم الاستعارة عند البلاغيين حتى القرن السابع، وإن كان بعض من البلاغيين قد خلط بين المجاز والاستعارة.

### المجاز في المعاجم العربية

يعني الأصل اللغوي للمجاز (جوز) الاجتياز والسلوك والطريق والانتقال في المكان من نقطة إلى أخرى باختلاف صيغه سواء أسما كان أم فعلا، وباختلاف جذره. فقد ذهب الخليل وغيره<sup>(1)</sup> إلى أنه أخذ من (جوز) حيث تقول: (جزت الطريق جواراً، ومجازاً وجوزاً، والمجاز المصدر والموضع، وهو وسط الشيء)<sup>(2)</sup>، وقد ذكر ابن فارس أن ل (جوز) أصلين: أحدهما قطع الشيء، والآخر وسطه، فأما الوسط (فجوز) كل شيء وسطه، ومنه أخذت الجوزاء، وسميت بذلك الاسم؛ لأنها تتعرض وسط السماء، أما الأصل الآخر فهو (جزت) الموضوع أي سرت فيه، وأجزته خلفته وقطعته، وأجزأته نفذته. قال امرؤ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتهي

بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل

### النشأة والتطور

تشكل النصوص المجازية موضوعاً مثيراً في كل اللغات، فقد جعله أرسطو قديماً عنوان العبقرية والذكاء، كما حظي هذا الموضوع بعناية كبيرة في البلاغة العربية حتى أفرد بالتأليف ذلك أن الحديث عن المجاز هو حديث عن دلالة اللفظ العربي، وهو ذو تاريخ ممتد على ما فيه من تنوع وتغير طويل، وعلى ما فيه من طول تنقطع به الأسباب؛ إذ إن معاني الألفاظ غير ثابتة، وإنما تتغير بتغير ما حولها.

لقد رأى الباحث نظراً لهذا التغير والتنوع أن يتتبع جزءاً يسيراً من تطور المجاز، فوقف عند المجاز حتى بداية القرن السابع الهجري، مكتفياً بالوقوف عند السكاكي، كما اكتفى بالحديث عن المجاز عند أشهر اللغويين والبلاغيين حتى لا يكون الحديث طويلاً فيمل، ولا متشعباً فينفر منه، حيث نضج مصطلح (المجاز) واستقر في الأذهان حتى القرن السابع الهجري.

لقد سار هذا البحث على ستة مباحث، حيث وقف المبحث الأول عند تعريف المجاز تعريفاً لغوياً فوقف عند بعض المعاجم اللغوية التي عرّفت المجاز، ثم جاء المبحث الثاني ليوقف عند أشهر اللغويين الذين عرفوا المجاز، ثم وقف في المبحث الثالث عند البلاغيين، ليصل إلى أي مدى تأثر البلاغيين باللغويين وأصحاب المعاجم، أما المبحث الرابع فقد

\* مركز اللغات، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2013/4/6، وتاريخ قبوله 2014/1/28.

معالجتها للنصوص المجازية؛ إذ وقف عند قسم من النصوص وقفة تشعرونا أنه مدرك أنها لا تحمل على ظاهرها إذ لو حملت على الظاهر لما استقام المعنى، وقد ذكر أن العرب إنما تفعل ذلك على سبيل الاتساع والإيجاز في كلامها، فقد تنبه إلى أن الفعل قد يستعمل لفظه ولا يراد معناه، وقد عقد لذلك بابا قال: "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام ولإيجاز والاختصار" ثم ذكر أمثلة كثيرة في الموضوع، فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك في الاتساع والإيجاز فتقول صيد عليه يومان، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر، ولذلك أيضا وضع السائل كم غير ظرف<sup>(6)</sup>.

ومن المعاصرين لسببويه الذين تناولوا النصوص المجازية تناولوا لغويا أبو زكريا يحيى الفراء (ت 207هـ) فقد تناول الآية الكريمة (فما رحبت تجارتهم) بقوله: (ربما قال القائل كيف تريح التجارة وإنما يريح التاجر؟ وذلك من كلام العرب يريح بيعك وخسر بيعك فحسن القول بذلك؛ لأن الريحوالخسران إنما يكونان في التجارة فلم معناه، ومثله في كلام العرب: هذا ليل نائم... ومن وقفات الفراء اللغوية ما قاله في الآية الكريمة: (اشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم) قال: "فإنه أراد حب العجل، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثيرا".

ويظهر أن الفراء لا يختلف عن معاصره سببويه في وقفاته اللغوية من النصوص المجازية، وكان يرى كما يربسببويه إن مثل هذه الأساليب تأتي على جهة التوسع في الكلام فالآية الكريمة: (الأكلو من فوقهم ومن تحت أرجلهم) تعني "من قطر السماء ونبات الأرض من ثمارها وغيرها، وقد يقال: إن هذا على جهة التوسعة كما نقول: هو في خير من قرنه إلى قدمه"<sup>(7)</sup>.

ويعتبر أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت 210هـ) من أوائل من استخدم هذه الكلمة في كتابه (المجاز في غريب القرآن) فقد كشف فيه عن معاني الألفاظ في مواضعها من النص القرآني، وعرض الطرائق التي استنتها القرآن في تعبيره إذ قصد بها الوجه الذي يخرج عليه الكلام<sup>(8)</sup>، وما يحسن أن يقال في تفسيره، فكأن معنى مجاز القرآن طريق الوصول إلى فهم المعاني القرآنية يستوي عنده أن يكون طريق ذلك تفسير الكلمات اللغوية التي تحتاج إلى تفسير بالجملة الشارحة أو بالمرادف المفسر من المفردات، وما كان عن طريق الحقيقة بمعناها أو طريق المجاز بمعناه عند البلاغيين، وقد سئل في مجلس الفضل بن الربيع بن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب عن قوله تعالى: "إنها شجرة تخرج في أصل الجحيم طلوعها كأنه رؤوس الشياطين" قال: إنما كلم الله تعالى العرب على قدر

وقال الجوهر في اشتقاقه ومعناه: جرت الموضوع أجوزه جوازا: سلكته وسرت فيه. وأجزته: خلفته وقطعته... والاجتياز: السلوك... وجاوزت الشيء إلى غيره وتجاوزته بمعنى، أي جزته... وقولهم: جعل ذلك الأمر مجازا إلى حاجته أي طريقا ومسلكا. ولم يذكر (المجاز) مصطلحا صراحة وتعريفا، بل قال: وتجز في كلامه: أي تكلم بالمجاز، وفي هذا إشارة إلى أن كلمة المجاز انتقلت من الدلالة على الطريق والاجتياز لتدخل في حقل جديد هو الكلام.

وأورد الزمخشري تلك الصيغ بمعانيها: القطع والعبور والانتقال، ولم يحدد معنى المجاز الذي يريده والذي أصبح مصطلحا قائما بذاته؛ لشهرته وذبوعه، ولم يعد معنى الانتقال والتجاوز عند الزمخشري مقتصرًا على المحسوسات والمرئيات، بل تعداها إلى المجردات والذهنيات، والكلام منها<sup>(3)</sup>.

أما ابن منظور فقد ذكر المجاز مقترنا بالحقيقة معددا المعاني التي يؤديها، وبسببها يعدل عن الحقيقة إليه، وذلك في قوله: "والحقيقة في اللغة ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه، والمجاز ما كان بصد ذلك، وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة؛ وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة"<sup>(4)</sup>.

ويعرف صاحب التعريفات (الشريف الجرجاني) المجاز بأنه اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما؛ كتسمية الشجاع أسداً، وهو مفعول بمعنى فاعل، من جاز إذا تعدى، وينبه هنا على العلاقة.

وهو عنده عقلي ولغوي؛ فالعقلي إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له واللغوي: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته معناها في ذلك الاصطلاح. وذكر المجاز المركب إلا أنه لم يحدده تحديدا دقيقا لقوله: "هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي"<sup>(5)</sup>.

### المجاز عند اللغويين

كانت الدراسة اللغوية للنصوص المجازية أسبق من الدراسة الاصطلاحية، بل إن أوليات الدراسة الاصطلاحية نشأت في أكناف الدراسات اللغوية على هيئة شذرات مبعثرة هنا وهناك، فقد نشأ علم اللغة قبل نشأة علم البلاغة، وقد استطاع هذا العلم أن يقدم ثقافة لغوية للعرب الذين بعدوا عن موطن لغتهم، واستطاع غيرهم أن يحصلوا ما يريدون منها من علماء اللغة فقد اهتم اللغويون بالمجاز وأدركوا أهميته وخطورته في الفهم والتأويل.

يعد كتاب سببويه (ت 180هـ) أولى كتب النحو واللغة في

كلامهم، أما سمعت قول امرئ القيس:

أيقنتني والمشرفي مضاجعي

ومسنونزرق كأنياب أغوال

وهم لم يروا الغول قط، ولكنهم لما كان أمر الغول يهولهم أو عدوا به فاستحسن الفضل ذلك، واستحسن السائل. وقد استعمل في تفسيره عبارات تكاد معانيها تتقارب نحو مجازه كذا، وغريبه وتقديره وتأويله، فالرحمن مجازه ذو الرحمة، والرحيم مجازه الراحم... (9).

ومن أمثلة ما سماه أبو عبيدة مجازا وهو لا يزيد عن التفسير اللغوي والاستدلال الأدبي، قوله في مجاز قوله تعالى: "وإن خفتم عيلة"، وهي مصدر عال فلان أي افتقر فهو يعيل، وقال الشاعر:

وما يدري الفقير ما غناه

وما يدري الغني متى يعيل

فقد اتسع معنى المجاز عنده، وأصبح في نظره صالحا لكل وسيلة تعين على فهم أي الكتاب الكريم، وإدراك معانيه بدليل أنه عند الكناية من هذا المجاز، وإن كان معناه عنده يختلف كثيرا عن معناها عند البلاغيين.

وقد كان أبو عبيدة يقصد بكلمة مجاز وجه الكلام ومأخذه أو ما يعبر به عن معنى الآية، والدليل أنك تجد أبا عبيدة يطلق الكلمة على أصناف الكلام كلها حتى على الحروف التي تفتتح بها بعض سور القرآن فمن ذلك أنه قال (الر) ساكنة لأنها حروف جرى مجرى فواتح السور اللواتي مجازهن مجاز حروف النهاجي ومجاز موضعهن في المعنى كمجاز ابتداء السور.

وقد عرف الأصمعي (ت 217هـ) أو (223هـ) المجاز كغيره من معاصريه، إن العرب قد تنقل الألفاظ عن معانيها القديمة إلى معان جديدة، وقد نسب الجاحظ له هذا القول: "قلل العرب أمثال واشتقاقات وأبنية وموضع كلام يدل عندهم على معانيهم وإرادتهم ولتلك الألفاظ مواضع أخرى، ولها حينئذ دلالات أخرى فمن لم يعرفها جهل تأويل الكتاب والسنة والشاهد والمثل" والذي يظهر أن مسألة حمل الألفاظ على خلاف ظاهرها كانت قد بلغت حد الإسفاف ولا سيما عند بعض مفسري هذا العصر وقضاته، حيث قال: "كيف أتق بتفسيرهم وأسكن إلى صوابهم وقد قالوا في قوله عز وجل: (وأن المساجد لله) إن الله عز وجل لم يعن بهذا الكلام مساجدنا التي نصلي فيها بل إنما عنى الجباه وكل ما سجد الناس عليه من يد ورجل وجبهة وأنف". ومن تفاسيرهم إن معنى الآية: (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت) أفلا ينظرون إلى السحاب.

ثم يأتي ابن قتيبة (ت 276هـ) في تأويل مشكل القرآن

الكريم ليقرر أن "العرب المجازات في الكلام ومعناها طرق القول ومأخذه" بيد أنه أكثر تحديدا إذ وضع كلمة مجاز لمعان أوسع من المعاني التي استقرت عليها الكلمة عند الإمام عبد القاهر، فقد وضع الكلمة لتفيد معنى الاستعارة، والتمثيل، والقلب والتقديم والتأخير والحذف والتكرار، والإخفاء والإظهار، والتعريض والإفصاح، والكناية، والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، ولفظ العموم لمعنى الخصوص، وكان لديه العلامات التي يعرف بها التجوز مثل أن أفعال المجاز لا تخرج منها المصادر ولا تؤكد بالتكرار (10).

ولا يختلف المبرد محمد بن يزيد الأزدي (ت 285هـ) عن سابقه في طريقة تناوله للنصوص المجازية فهو قلما يستعمل كلمة (مجاز) وإذا استعملها فإنه لا يختل في استعمالها عن أبي عبيدة، فمن ذلك أنه تناول الآية: (وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم) بقوله: "مجازه في العربية: على رجل من القريتين عظيم أو القريتان مكة والطائف، والرجلان عروة بن مسعود والآخر الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مجزوم" (11).

ووقف أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت 322هـ) ووقفات قريبة لحد كبير من وفتات أبي عبيدة، وقد استشهد كثيرا بأرائه، قال في باب العقاب: "وقال أبو عبيدة في قوله عز وجل: (هو خير ثوبا وخير عقبا) مجاز العاقبة والعقبى والعقبة كلهن واحد" (12).

أما الرماني (ت 384هـ) فقد قسم البلاغة إلى عشرة أقسام، ولم يهتد إلى بعض صور المجاز المرسل، ولم يفرق بين المجاز الإسنادي والمجاز اللغوي، ولم يتعرض لشيء من المجازات إلا الاستعارة.

وتناول ابن جني (ت 392هـ) موضوع المجاز في الخصائص وقد عرف كلا من الحقيقة والمجاز في مطلع الموضوع بقوله: "الحقيقة ما أقر على أصل وضعه في اللغة والمجاز ما كان بصد ذلك" ويرى أنه يؤتى بالمجاز لمعان ثلاثة: الاتساع، والتوكيد والتشبيه فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة (13). وقد حاول ابن جني أن يبين هذه المعاني بطائفة من الأمثلة منها قوله تعالى: "وأدخلناه في رحمتنا" فالآية عنده من المجاز لاشتمالها على الاتساع والتوكيد والتشبيه: "أما السعة فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسما هو الرحمة. وأما التشبيه فلأنه شبه الرحمة وإن لم يصح دخولها بما يجوز دخوله. وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر عن الجوهر، وهذا يقال بالعرض وتقدير منه

والأسد مجاز في الإنسان ... كان حكما أجريناه على ما جرى من طريق اللغة لأننا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة أصلها الذي وقعت له... ومتى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازا من طريق المعقول دون اللغة<sup>(18)</sup>.

ويتفرع المجاز اللغوي عنده إلى فرعين: الاستعارة المجاز المرسل على حسب العلاقة بين الطرفين فإن كانت العلاقة مشابهة فهو استعارة، وإن كانت غير المشابهة كالمسببية والمسببية والجزئية والكلية وغيرها فهو مجاز ليس طريقه التشبيه وهو الذي سمي بعد ذلك مجازا مرسلا.

ومن الأمثلة التي حملها الإمام الجرجاني على المجاز اللغوي قوله تعالى: "فأحيينا به الأرض" إذ أن الله سبحانه أجرى اسم الحياة على ما ليس بحياة تشبيها وتمثيلا ثم اشتق منها وهي في هذا التقدير الفعل الذي هو (أحيا) واللغة هي التي اقتضت أن تكون الحياة اسما للصفة التي ضد الموت فإذا تجوز الاسم فأجرى على غيرها فالحديث مع اللغة<sup>(19)</sup>.

ومن الأمثلة التي حملها على المجاز العقلي قوله تعالى: "تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها"، وقوله: "وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا"، فقد أثبت تعالى الفعل في جميع ذلك لما لا يثبت له فعل إذا رجعنا إلى المعقول<sup>(20)</sup>.

وقد قال في الإشادة بالمجاز العقلي والتتويه بشأنه: "وهذا الضرب من المجاز على حدته كنز من كنوز البلاغة، ومادة الشاعر المفلق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان والاتساع في طرق البيان، وأن يجيء بالكلام مطبوعا مصنوعا، وأن يضعه بعيد المرام قريبا من الإفهام، ولا يغرنك من أمره أنك ترى الرجل يقول: "أتى بي الشوق إلى لقائك، وسار بي الحنين إلى رؤيتك، وأقدمني بلدك حق لي على إنسان" وغير ذلك مما تجده لشهرته وسعته يجرى مجرى الحقيقة، ليس هو كذلك أبدا، بل يدق ويلطف حتى يمتنع مثله إلا على الشاعر المفلق والكاتب البليغ وحتى يأتيك بالبدعة لم تعرفها، والنادرة تأنف لها<sup>(21)</sup>.

وتحدث عبد القاهر عن القرينة الصارفة عن إرادة ظاهر الإسناد في المجاز العقلي حيث يقول: "واعلم أنه لا يجوز الحكم على الجملة بأنها مجاز إلا بأحد أمرين: إما أن يكون الشيء الذي أثبت له الفعل مما لا يدعي أحد من المحققين والمبطلين أنه مما يصح أن يكون له تأثير في وجود المعنى الذي أثبت له، وذلك نحو قول الرجل: محبتك جاءت بي إليك... وإما أن يكون قد علم من اعتقاد المتكلم أنه لا يثبت الفعل إلا القادر وأنه ممن لا يعتقد الاعتقادات الفاسدة كمنحوا ما قاله المشركون وظنوه من ثبات الهلاك فعلا للدهر، فإذا سمعنا نحو قوله:

إذ صير إلى حيز ما يشاهد ويلمس ويعاين<sup>(14)</sup>.

وقد عارض الدارسون المعاصرون ابن جني لتوسعه في المجاز، مركزين على ما يخلقه المجاز من تأثير وجمال، وإيحاء بإبرازه المشاعر والآحاسيس، وقد حرمه ابن جني هذه الصفة التي تعطيه الحياة والاستمرار، ربما لخلو اللغة في أصل وضعها من هذا، وهو لغوي أو لسبب آخر حمله على التوسع في المجاز، وهو القصد إلى تنزيه الله سبحانه على ما تقتضيه أصول المعتزلة في الاعتقاد<sup>(15)</sup>.

وتناول أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395هـ) موضوع المجاز من غير تفریق بينه وبين الاستعارة، فقد عرفه بقوله: "وأما المجاز فمأخوذ من جاز يجوز إذا استن ماضيا، يقول: "جاز بنا فلان"، "وجاز علينا فارس" هذا هو الأصل، ثم نقول: "يجوز أن تفعل كذا" أي ينفذ ولا يرد ولا يمنع، ونقول: "عندنا دراهم وضح وازنة وأخرى تجوز جواز الوازنة" أي أن هذه وإن لم تكن وازنة فهي تجوز مجازها وجوازها لقربها منها، فهذا تأويل قولنا مجاز أي أن الكلام الحقيقي يمضي لسنته لا يعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه إلا أن فيه من تشبيه واستعارة ما ليس في الأول، وذلك كقولك: "عطاء فلان مزن واكف" فهذا تشبيه، وقد جاز مجاز قوله: "عطاؤه كثير واف"، ومن هذا في كتاب الله جل ثناؤه: "سنسمه على الخرطوم" فهذه استعارة<sup>(16)</sup>.

### المجاز عند البلاغيين

وقد استطاع الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) في كتابيه (أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز) أن يضع الحدود الفاصلة بين أنواع المجاز، كما استطاع أن يسمي كلا منها باسمه الاصطلاحي ليفض الاشتباك بينها، ويميز كل نوع عن الآخر، فوصل مبحث المجاز على يديه إلى أوج ازدهاره وذروة اكتماله. فقد عرف المجاز بأنه المقابل للحقيقة حين قال: وقد عرف المجاز اللغوي بقوله: "هو كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول، فهي مجاز وإن شئت قلت: كل كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تجوز بها إليه، وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز"<sup>(17)</sup>.

وقد قسم الجرجاني لأول مرة في تاريخ البلاغة العربية المجاز إلى قسمين مجاز لغوي يقع في المثبت، ومجاز عقلي يقع في الإثبات، قال: "واعلم أن المجاز على ضربين: مجاز من طريق اللغة، ومجاز من طريق المعنى والمعقول، فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا: اليد مجاز في النعمة

أشاب الصغير وأفنى الكبير

كر الغداة ومر العشي

وقول ذي الأصبغ:

أهلكتنا الليل والنهار رمعا

والدهر يعد مصمما جذعا

كان طريق الحكم عليه بالمجاز أن تعلم اعتقادهم التوحيد إما بمعرفة أحوالهم السابقة أو بأن تجد في كلامهم من بعد إطلاق هذا النحو ما يكشف عن قصد المجاز فيه<sup>(22)</sup>.

وبهذا يتضح أن قرينة المجاز العقلي عند الإمام الجرجاني كانت إما لفظية وإما إحالية، فالأولى: بأن نجد في كلام المتكلم ما يكشف عن المجاز فيه كلفظ يصرف عن إرادة الظاهر، والثانية: تكون بمعرفة أحواله السابقة وأنه من الموحدين الذين يعتقدون نسبة الأفعال إلى الله سبحانه وتعالى على سبيل الحقيقة، وحينئذ يكون العدول عن الحقيقة على سبيل المجاز<sup>(23)</sup>.

ويرى الجرجاني أن من سبب اللطف في ذلك أنه ليس كل شيء يصلح لأن يتعاطى فيه هذا المجاز الحكمي بسهولة، بل تجدك في كثير من الأمور وأنت تحتاج إلى أن تهيب الشيء وتصلحه لذلك بشيء تتوخاه في النظم، انظر إلى قول الشاعر:

تجوب له الظلماء عين كأنها

زجاجة شرب غير ملأى ولا صفر

يصف جملا ويريد أن يهتدي بنور عينه في الظلماء، ويمكنه بها أن يخرقها، ويمضي فيها، ولولاها لكانت الظلماء كالد والحاجز الذي لا يجد شيئا يفرجه به، ويجعل لنفسه فيه سبيلا فلولا أنه قال: "تجوب له" فعلق "له" بتجوب لما صلحت "العين" لأن يسند "تجوب" له الظلماء عينه له يكن له هذا الموقع، ولا اضطرب عليه معناه، وانقطع السلك من حيث كان يعنيه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به الآن<sup>(24)</sup>.

وقد ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أن المجاز أعم من الاستعارة، وأن كل استعارة مجاز، وليس كل مجاز استعارة.

لقد اختلف الباحثون العرب والمسلمون القدامى بعد عصر التدوين في تحديد مفهوم المجاز الاصطلاحي، وقد اتفقوا في دلالة على الانتقال، فقد كان الجاحظ يقف في منبع تيار البحوث الاصطلاحية البيانية من حيث إدراكه لطائفة من العلاقات والأحكام المجازية التي كانت بمثابة الأساس الذي شيدت عليه الدراسات المجازية فيما بعد، فقد اتفق مع سابقه ومعاصريه، في إدراكه أن العرب قد تنقل الألفاظ من معانيها القديمة إلى معان جديدة، حيث وجد أن العرب في جاهليتها تعرف أن اللفظ الواحد قد ينقل بين معنيين مختلفين، بعدما رأى أن الواحد منهم يصرف لفظة شاة عن معناها الحقيقي لتفيد

معنى الطيبي، فصرف اللفظ يعني نقله والنقل أصل مهم من الأصول المجازية. وعرف الجاحظ أن هذا النقل لا يتم ما لم تتوفر جملة علاقات بين المنقول منه والمنقول إليه، فلقد أشار إلى علاقة المشابهة وذلك عندما قسم الأسماء إلى أصيلة: كالسما والارض والهواء والنار، وإلى مشتقة (حدثت ولم تكن، وإنما اشتقت لهم من أسماء متقدمة على التشبيه مثل قولهم: لمن أدرك الجاهلية والإسلام مخضرم). قال: "ومن المحدث المشتق اسم منافق لمن رآى بالإسلام واستتر بالكفر، أخذ ذلك من النافق والفاصعاء، ومثل المشرك والكافر" فمتى توفرت المشابهة بين المنقول منه والمنقول إليه ساغ النقل<sup>(25)</sup>.

وقد ذكر الجاحظ المجاز بأربع طرق:

1. لا يطلق على النصوص المجازية اسم المجاز، وإنما يقول: إنها جاءت على طريقة الاتساع في الكلام، قال: "وكل بيضة في الأرض فإن اسم الذي فيها والذي يخرج منها فرخ أبيض الدجاج فإنه يسمى فروجا، ولا يسمى فرخا إلا أن الشعراء يجعلون الفروج فرخا على التوسع في الكلام".

2. يبين سبب نقل اللفظ فقط ولا يلجأ إلى أي نوع من التسمية قال في قوله تعالى: "هذا نزلهم يوم الدين". قال: "والعذاب لا يكون نزلا ولكن لما قام العذاب لهم في موضع النعيم سمي باسمه".

3. يطلق اسم المجاز على النصوص المجازية ليقصد به توجيه الكلام ومأخذه وتفسيره قال: "ويروي عن النبي عليه السلام أنه قال: "تعمت العمة لكم النخلة" (خلفت من فضيلة طينة آدم وهذا الكلام صحيح لا يعيبه إلا من لا يعرف مجاز الكلام).

4. يطلق اسم الكناية على النصوص المجازية، فمن ذلك أنه قال: "وكانوا إذا أرادوا الكناية عن زنت وتكسبت بالزنا قالوا: فحبت أي سعلت كناية"<sup>(26)</sup>.

وقد استعمل ابن المعتز (ت 296هـ) مصطلح الاستعارة في دراسته المجازية<sup>(27)</sup>، ولم يذكر شروط توفر المشابهة في تعريفه الذي قدمه لها وإنما جعل ملاكها توفر النقل وحسب.

ولم يختلف صاحب كتاب البرهان في وجوه البيان (إسحاق بن إبراهيم بن وهب) في طريقة دراسته للمجاز فهو يطلق اسم الاستعارة على أنواع المجاز كلها سواء توفرت دواعي المشابهة أم لم تتوفر وقد حمل على الاستعارة قول الشاعر: فللموت ما تلد الوالدة

قال: "والوالدة إنما تطلب الولد ليعيش لا ليموت، ولكن لما كان مصيره إلى الموت جاز أن يقال: للموت ولدته، ولا يخفى أن هذا القول من المجاز المرسل لا من الاستعارة إذ أن العلاقة هنا ليست علاقة مشابهة.

القبول في إطار العرف اللغوي السائد في لغة العرب، ومن العلاقات التي أوردتها الزمخشري.

ويدخل فخر الدين الرازي (ت 606هـ) الاستعارة والكناية في المجاز حيث يقول في تعريفه: "كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة نسبة بين الثاني والأول"<sup>(32)</sup>.

ويعرف السكاكي (ت 626هـ) المجاز بأنه المعنى المقابل للحقيقة مع وجود قرينة؛ حيث يقول: "أن تعدى الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينة إلى غيره لملاحظة بينهما ونوه تعلق"<sup>(33)</sup>.

والمجاز من وجهة نظر السكاكي مجاز نظري، ولا مجاز في الإسناد، يقول السكاكي: "والذي عند نظمه في سلك الاستعارة بالكنائية، يجعل الربيع استعارة بالكنائية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة، وجعل نسبة الإثبات إليه قرينة للاستعارة، ويجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكنائية عن الجندالهازم، وجعل نسبة الهزم إليه قرينة للاستعارة"<sup>(34)</sup>.

وقد سار السكاكي على الأساس الذي قدمه الجرجاني للدراسة المجازية، فيقسم المجاز إلى لغوي وعقلي، ويقسم اللغوي إلى قسمين قسم يرجع إلى معنى الكلمة، وقسم يرجع إلى حكم لها في الكلام، ويقسم الراجع إلى معنى الكلمة قسمين، خال عن الفائدة، ومتضمن لها، ويقسم المتضمن للفائدة قسمين، خال عن المبالغة في التشبيه، ومتضمن لها ويسمى استعارة<sup>(35)</sup>.

فيعرف المجاز العقلي في كتابه مفتاح العلوم بقوله: "هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول إفادة للخلاف لا بواسطة وضع كقولك: (أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة، وهزم الأمير الجند)<sup>(36)</sup>. وعلى الرغم من أنه أخرج المحترزات، وقسم المجاز إلى أربعة أقسام بحسب طرفيه: إلا أنه أنكر هذا النوع من المجاز، واختار جعله من باب الاستعارة بالكنائية.

### المجاز المرسل

ينبغي الإشارة قبل الحديث عن المجاز المرسل أن أول من وضع مصطلح (المجاز المرسل) هو الجرجاني كما أشار إلى ذلك الدكتور مهدي المخزومي، فقد وجد أن الجرجاني قد وضع في أواخر (أسرار البلاغة) الذي حققه السيد محمد رشيد رضا فصلا تحت عنوان "هذا كلام في ذكر المجاز، وفي بيان معناه وحقيقته وفيه بيان المنقول والمشارك والمجاز المرسل وعلاقته حيث يسير هذا العنوان بوضوح إلى أن الإمام الجرجاني هو

ويطلق القاضي الجرجاني اسم الاستعارة على أنواع المجاز كلها، قال: "وإنما الاستعارة ما اكتفي فيها بالاسم المستعار عن الأصل ونقلت العبارة فجعلت مكان غيرها وملاكها تقريب الشبه ومناسبة المستعار للمستعار منه.

وقد اتبع أبو بشر الأمدي (ت 370هـ) القاضي الجرجاني حين أطلق اسم الاستعارة على أنواع المجاز كلها سواء توفرت المشابهة أم لم تتوفر.

وفي نهاية القرن الرابع يأتي أبو هلال العسكري (ت 395هـ) في كتاب الصناعتين، وعلى الرغم من أنه عقد فصلا في كتابه الصناعتين بعنوان "الاستعارة والمجاز" إلا أنه لم يتحدث عن المجاز بشيء، بل شرح الاستعارة، وذكر شواهدا، وقد اهتم ببيان العلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، فهي شرط من شروط صحة المجاز<sup>(28)</sup>، يقول: "ولا بد لكل استعارة ومجاز من حقيقة وهي أصل الدلالة على المعنى في اللغة، كقول امرئ القيس:

وقد اغتدي والطير في وكناتها

بمنجرد قيد الأوابد هيكل

والحقيقة هي مانع الأوابد من الذهاب والإفلات والاستعارة أبلغ... لأن القيد من أعلى مراتب المنع عن التصرف لأنك تشاهد ما في القيد من المنع فلست تشك فيه..."<sup>(29)</sup>.

وقد اجتاز عدم تحديد المصطلح الاستعاري أو المجازي القرن الرابع الهجري إلى القرن الخامس الهجري، فأبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي (ت 403هـ) وأسامة بن منقذ، وابن رشيقي، وابن سنان الخفاجي، كلهم لم يفتنوا إلى الفرق بين عموم المجاز والاستعارة<sup>(30)</sup>.

ويعرض ابن رشيقي (456هـ) للمجاز ويذكر له معنى عاما وهو: "طريق القول ومأخذه" ثم يقرر أنه "صار التشبيه والاستعارة وغيرها من محاسن الكلام داخلة تحت اسم المجاز" ثم يكشف عن أن هذه الكلمة نقلت بعد إلى معنى أخص فقال: "إلا أنهم خصوا به أعني اسم المجاز بابا بعينه، وذلك أن يسمى الشيء باسم ما قاربه، أو كان منه بسبب".

وهو ما جرى بعد ذلك مما هو إطلاق على اللفظ الذي ينقله المتكلم من معنى وضع له اللفظ إلى معنى بينه وبين ذلك المعنى مناسبة أي علاقة بقرينة تحسنه أو تقبحه، والعلاقة إما لمشابهة؛ وهو مبنى الاستعارة، وإما لغير مشابهة وذلك مبنى المجاز المرسل<sup>(31)</sup>.

ثم جاء الزمخشري (ت 538هـ) في تفسيره (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) فيعترض في تحليله للآيات الكريمة لكثير من مواضع المجاز بنوعيه، ويذكر كثيرا من الملابس التي تسوغ المجاز، وتضفي عليه ثوب

المجاورة أو المحلية كما ذكر المتأخرون ويتضح لنا أن أبا عبيدة في تأويله لهذه الآيات يتحدث عن المجاز المرسل بعلاقاته المختلفة: الجزئية والمجاورة والمحلية، وإن لم يسمها بأسمائها؛ لأن وضع المصطلحات، وتحديد الفوارق بين هذا النوع، أو ذاك بشيء من الدقة لم يكن من طبيعة هذه المرحلة المتقدمة<sup>(37)</sup>.

ثم يأتي الفراء (ت 210هـ) في كتابه معاني القرآن فيعطينا مجموعة من الإشارات السريعة للمجاز المرسل بعلاقات مختلفة، من ذلك: "في قوله تعالى: "فقد أيتموه وأنتم تنظرون" يقول: "معناه: رأيتم أسباب الموت. وهذا يوم أحد يعني السيف وأشباهه من السلاح" فهذا من قبيل التعبير عن السبب باسم المسبب أو إطلاق المسبب وإرادة السبب. وفي قوله تعالى: (إن قرآن الفجر كان مشهودا) يعني: (صلاة الفجر تشهدنا ملائكة الليل وملائكة النهار)<sup>(38)</sup>، فهذا من قبيل تسمية الكل باسم الجزء: وهو مجاز مرسل علاقته الجزئية.

وفي قوله تعالى: "فبشرناه بغلام حليم"، يقول: "يريد في كبره" أي باعتبار ما يكون من حاله في المستقبل، وهو إشارة إلى علاقة "اعتبار ما يكون"<sup>(39)</sup>.

إن كلام الفراء في المواضيع السابقة كان موجزا، وهو لم يستعمل مصطلحات، ولم يطلق على هذه العلاقات المجازية أسماءها التي عرفت بها فيما بعد، وإنما كان يكتفي باللمحة الدالة والإشارة العابرة؛ لأن العلمون آنذاك كانت في طور الطفولة، فوضع المصطلحات لم يكن من سمات هذه المرحلة المتقدمة<sup>(40)</sup>.

ويعد الجاحظ (ت 255هـ) من أوائل الذين تحدثوا عن المجاز بوضوح، وخرج به من دائرة التفسير إلى مجال البلاغة إلا أنه لم يشر إلى المجاز المرسل بصراحة فقد تحدث عن علاقته من علاقات المجاز المرسل هما اعتبار ما يكون، والمجاورة، وإن لم يذكرها بأسمائها الاصطلاحية التي عرفت بها عند المتأخرين، ويتضح ذلك في قوله: "ففي قوله تعالى (يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه) يقول: "العسل ليس بشراب، وإنما هو شيء يحول بالماء شرابا، أو بالماء نبيذاً، فسماه كما ترى شرابا إذا كان يجيء من الشراب"<sup>(41)</sup>. فهو هنا يشير إلى المجاز المرسل والعلاقة اعتبار ما يكون ويقول مرة أخرى: "وقد جاء في كلام العرب أن يقولوا جاءت السماء اليوم بأمر عظيم، وقد قال الشاعر:

رعيناه وإن كانوا غضابا

فرعموا أنهم يرعون السماء، وأن السماء تسقط، ومتى خرج العسل من جهة بطونها، وأجوافها فقد خرج في اللغة من

الذي وضع هذا المصطلح وقد ظهر هذا المصطلح بصورة بارزة عند القروي في التلخيص والإيضاح، وقد وجدت علاقات للمجاز المرسل قبل الجرجاني دون أن يطلق عليها هذا المصطلح، ويمكن أن نستشف هذه العلاقات من خلال تفسيرهم لبعض الآيات القرآنية.

تعود الجذور الأولى لمصطلح المجاز المرسل إلى شيخ النحويين (سيبويه ت 180هـ) عندما تحدث في (الكتاب) عن بعض صور البيان، ومنها التوسع في الكلام، وكان يسمي المجاز بالاتساع في الكلام، فنجد في باب (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لا تساعد في الكلام والإيجاز والاختصار) مجموعة من الأمثلة تدل على علاقات المجاز المختلفة، من ذلك قوله: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: "واسأل القرية" وإنما يريد أهل القرية، فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان ها هنا..". فالآية من باب المجاز المرسل الذي علاقته المحلية كما ذكر المتأخرون من علماء البيان فالقرية محل لأهلها، والقرينة استحالة سؤال أهل القرية.

ونجد هذه الإشارات مع أبي عبيدة في كتابه (مجاز القرآن) وذلك في تفسيره لبعض الآيات القرآنية من ذلك تفسيره لقوله تعالى: "مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحضورا ونبييا من الصالحين" يقول: "بكلمة من الله: أي بكتاب من الله تقول العرب للرجل: أشدني كلمة كذا كذا، أي قصيدة فلان وإن طالت "كلام أبي عبيدة هنا يشير إلى لفظ (كلمة) في الآية الكريمة بمعنى (كتاب) من إطلاق الجزء وإرادة الكل، أي أنه مجاز مرسل علاقته الجزئية.

وفي قوله تعالى: (فليدع نادية) يقول: "وهذه إشارة إلى العلاقة المحلية، فالنادي محل لأهله، فهو من إطلاق المحل، وإرادة الحال فيه.

ومن ذلك قوله في مجاز قوله تعالى: "واسأل القرية التي كنا فيها" أي أهلها والعرب تفعل ذلك، فتذكر المكان، والمراد من فيه كما قال حميد بن ثور:

قصائد تستحلي الرواة نشيدها

ويلهو بها من لاعب الحي سامر

يعض عليها الشيخ إبهام كفه

وتخزي بها أحياؤكم والمقابر

وفي تأويل قوله تعالى: (وأرسلنا السماء عليهم مدرارا) مجاز السماء هنا مجاز المطر، يقال ما زلنا في سماء، أي في مطر، وما زلنا نطأ السماء أي أثر المطر، وأنى أخذتكم هذه السماء؟ ومجاز (أرسلنا): أنزلنا وأمطرنا".

فاستعمل (السماء) بمعنى المطر مجاز مرسل علاقته

ذهب إلى أنه أراد: فإذا استعدت فاقراً؛ لأن فيه قلباً لا ضرورة بك إليه وأيضاً فليس كل مستعبد بالله واجبة عليه القراءة<sup>(47)</sup>. فهذا مجاز مرسل علاقته المسببة.

وفي حديثه في قول الحق تبارك وتعالى: "إني أراني أعصر خمراً" يقول: "وإنما يعصر عنبا يصير خمراً فاكنتي بالمسبب الذي هو الخمر من السبب أي العنب" وقد تنبه في المحتسب فجعل الآية من اعتبار ما يكون. ونستشف عدداً من علاقات المجاز المرسل عند أبي الحسن أحمد بن فارس (ت 395هـ) على الرغم من أنه لا ينص على المجاز المرسل، يقول: "قال علماءنا: العرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له أو كان منه بسبب، وذلك قولهم "التيتم لمسح الوجه من الصعيد، وإنما التيمم الطلب والقصد ... ومن ذلك تسميتهم السحاب (سما) والمطر (سما) وتجاوزوا ذلك إلى أن سماوا النبات سما، قال شاعرهم: إذا نزل السماء بأرض قوم<sup>(48)</sup>.

وفي القرن الخامس الهجري يعقد ابن رشيق (ت 456هـ) في كتابه العمدة باباً للمجاز جاء فيه: "إنهم خصوا باسم المجاز باباً بعينه، وهو أن يسمى الشيء باسم ما قاربه، أو كان منه بسبب"<sup>(49)</sup>.

فالمقارنة هنا كلمة عامة تدخل فيها علاقة المشابهة، وعلاقة المجاورة والمحلية وغيرها، وأما السببية فهي علاقة قائمة بذاتها، ويمكن أن تندرج فيها علاقة الآلية، وقد رأى أن الاستعارة أفضل من المجاز، وأول أبواب البديع.

ومما ذكره من أمثلة المجاز المرسل قول الشاعر:

إذا سقط السماء بأرض قوم

رعيناه وإن كانوا غضاباً

يقول ابن رشيق: "أراد المطر لقربه من السماء، وقال: "رعيناه" والمطر لا يرعى ولكن أراد النبات الذي يكون عنه، فهذا كله مجاز"<sup>(50)</sup>.

وقد أشار الخفاجي (ت 466هـ) إلى المجاز في اللغة وفي آيات من القرآن الكريم، وتحدث بإسهاب عن الاستعارة التي تعد أهم أنواع الإنجاز، ومع ذلك لم يشر الخفاجي من قريب أو بعيد إلى المجاز المرسل أو علاقته<sup>(51)</sup>.

وذكر الإمام الجرجاني أمثلة لعلاقات المجاز المرسل، وهو يفرق بين ما طريق نقله التشبيه، وما ليس كذلك من المجاز اللغوي، أي أنه لم يكن بصدد الإحصاء والاستقصاء لهذه العلاقات، وإنما كان يؤسس منهجاً تتضح به المعالم، وتتمايز به الأنواع؛ لينقح البحث في هذه الأنواع، وفي علاقاتها بالأحكام إلى النصوص وتذوق أسرارها<sup>(52)</sup>.

ومن العلاقات التي أوردها الجرجاني في هذا المقام:

1. السببية: أو تسمية المسبب باسم السبب، يقول

بطونها وأجوافها"<sup>(42)</sup>. وهو يشير هنا إلى المجاز المرسل إلى علاقة المجاورة.

أما ابن قتيبة (ت 276هـ) فقد خلط بين ما هو من الاستعارة، وما هو من المجاز المرسل وغيره من صور البيان، وقد كان ابن قتيبة أول من جعل للمجاز ضوابط حين اشترط وجود العلاقة بين الطرفين في تعريف الاستعارة الذي يشمل كل صور المجاز اللغوي<sup>(43)</sup>، وذلك حين يرى أن العرب "تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى، أو الأخرى، أو مجاوراً لها أو مشاكلاً فيقولون للنبات نوء .. ويقولون للمطر سماء لأنه من السماء ينزل، فيقال: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم قال الشاعر:

إذا سقط السماء بأرض قوم

رعيناه وإن كانوا غضاباً<sup>(44)</sup>

ويفسر المبرد (ت 285هـ) بعض الآيات القرآنية والأبيات الشعرية والأقوال المأثورة تفسيراً مجازياً أدخلها ضمن المجاز المرسل دون أن يفتن إلى اسم المجاز المرسل أو علاقته، من ذلك تعليقه على الآية الكريمة: (واسأل القرية) بقوله: "نصب لأنه كان واسأل أهل القرية، ونقول بنو فلان يطوهم الطريق، تريد أهل الطريق فحذفت أهل فرفعت الطريق. وعلق على الآية: (إني أراني أعصر خمراً) بقوله: "إني أراني أعصر عنبا فيصير إلى هذه الحال"<sup>(45)</sup>.

وفي القرن الرابع الهجري يكثر الحديث عن المجاز في الآثار البلاغية والنقدية؛ فالأمدي (ت 371هـ) يتحدث في الموازنة عن علاقته السببية والمجاورة، وإن لم يطلق عليها هذا الاسم، يقول: "وأما قوله:

ضحكات في إثرهن العطايا

ويروق السحاب قبل رعوده

فإنه أقام الرعد مقام الغيب؛ لأنه مقدمة له، ودليل من أقوى دلائله، وإذا كان البرق ذا رعد فقلما يختلف" ومثل هذا في كلام العرب عما ينوب فيه الشيء عن الشيء إذا كان متصلاً به أو سبباً من أسبابه، أو مجاوراً له كثير<sup>(46)</sup>.

أما ابن جني (ت 392هـ) فيتضح في كتابه الخصائص، وفي باب يسميه (باب الاكتفاء بالسبب عن المسبب وبالمسبب من السبب) حيث تبين لنا هذه التسمية أنه سيتحدث عن السببية والمسببية، وهما من علاقات المجاز المرسل عند متأخري البلاغيين، وقد استهله بقوله: "هذا موضع من العربية شريف لطيف ... وكان أبو علي رحمه الله يستحسنه ويعني به، فمن ذلك قوله تعالى: "فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله"، وتأويله والله أعلم فإذا أردت قراءة القرآن فاكنتي بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة، وهذا أولى من تأويل من



3. الكلية: هي إطلاق الكل وإرادة البعض كقوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) قال: "إن قلت رأس الإصبع هو الذي يجعل في الأذن، فهلا قيل أناملهم؟ قلت هذا من التباسات في اللغة التي لا يكاد الحاصر يحصرها، كقوله: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) (فاقطعوا أيديهما) أراد البعض الذي هو إلى المرفق، والذي إلى الرسغ. ففي ذكر الأصابع من المبالغة ما ليس في ذكر الأنامل<sup>(59)</sup>.

4. الجزئية: أي إطلاق الجزء وإرادة الكل كقوله تعالى: "تحرير رقبة" قال: "والرقبة عبارة عن النسمة، كما عبر عنها بالرأس في قولهم: فلان يملك كذا رأساً من الرقيق<sup>(60)</sup>.

5. اعتبار ما كان: ومنه قوله تعالى: "وأتوا اليتامى أموالهم". قال: "إما أن يراد باليتامى الصغار.. وإما أن يراد الكبار تسمية لهم يتامى على القياس، أو لقرب عهدهم إذا بلغوا بالصغر<sup>(61)</sup>.

6. اعتبار ما يكون: وذلك كما في قوله تعالى: "هدى للمتقين" قال: "سماهم عند مشارفتهم لاكتساء لباس التقوى: متقين ... ولو جيء بالعبارة المفصحة عن ذلك لقليل: هدى للمتقين إلى الهدى بعد الضلال فاختصر الكلام بإجرائه على الطريقة التي ذكرنا<sup>(62)</sup>.

7. الآلية: وهي تسمية الشيء باسم آله كما في قوله تعالى: "وبشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق عند ربهم" يقول الزمخشري: "قدم صدق أي سابقة وفضلاً ومنزلة رفيعة، فإن قلت: لم سميت السابقة قدماً؟ قلت: لما كان السعي والسبق بالقدم سميت المسعاة الجميلة، والسابقة قدماً ... وإضافته إلى صدق دلالة على زيادة فضل، وأنه من السوابق العظيمة.

8. المحلية: كقوله تعالى: (فليدع ناديه) يقول: "والنادي: المجلس الذي يبتدي فيه القوم أي مجموع، والمراد: أهل النادي<sup>(63)</sup>.

9. المجاورة: وهي تسمية الشيء باسم ما جاوره، ويتصل به. كقوله تعالى: "قد خسر الذين كذبوا بقاء الله حتى إذا جاءتهم الساعة بغتة قالوا يا حسرتنا على ما فرطنا فيها"، قال الزمخشري: لما كان الموت وقوعاً في أحوال الآخرة ومقدماتها، جعل من جنس الساعة وسمى باسمها، ولذلك قال الرسول عليه السلام: (من مات فقد قامت قيامته)<sup>(64)</sup>.

10. التعلق الاشتقائي: وذلك بأن يذكر اللفظ ويراد به ما اشتق منه، ومن ذلك إطلاق المصدر على اسم الفاعل، كقول تعالى: "هدى للمتقين" وضع المصدر الذي هو (هدى) موضع الوصف الذي هو هاد وإيراده منكر<sup>(65)</sup>.

هذه أهم العلاقات التي ذكرها الزمخشري في تفسيره، وهو يحلل الآيات الكريمة لبيان بلاغتها، وسمو بيانها، إبراز ما فيها

الجرجاني: "أن اليد لا تكاد تقع للنعمة إلا وفي الكلام إشارة إلى مصدر تلك النعمة وإلى المولى لها ولا تصلح حيث تراد النعمة مجردة من إضافة لها إلى المنعم أو تلويح به. بيان ذلك أنك تقول: اتسعت النعمة في البلد ولا تقول اتسعت اليد في البلد فتعلم أن الأصل صنائع يده، وفوائده الصادرة عن يده وآثار يده، ومحال أن تكون اليد اسماً للنعمة هكذا على الإطلاق ثم لا تقع موقع النعمة"<sup>(53)</sup>.

2. الجزئية: وقد مثل لها بتسميتهم الرجل عينا إذا كان ربيئة، والناقاة نابا

3. المحلية: ومثل لها بقول البحتري:

فكأن محبسه المحجب محفل

وكأن خلوته الخفية مشهد

إن المكان لا يسمى مجلساً إلا وفيه قوم<sup>(54)</sup>.

4. الآلية: كقولهم: ضربته سوطاً؛ لأنهم عبروا عن الضربة التي هي واقعة بالسوط باسمه، وجعلوا أثر السوط سوطاً.

5. المجاورة: كتسميتهم المزدادة مرادبة، والبعبير حفصاً، والمطر سماء، فهذا كله من قبيل تسمية الشيء باسم ما يجاوره ويقترب به، وهي علاقة واسعة يمكن أن تتسع لعلاقات أخرى كثيرة كالجزئية، والكلية، والحالية، والمحلية، والآلية<sup>(55)</sup>.

6. الإطلاق والتقييد: وهو ما استعمل في شيء بقيد مع كونه موضوعاً لذلك الشيء بقيد آخر من غير قصد إلى التشبيه كإطلاق المشفر على الشفة في قولنا: "فلان غليظ المشافر" إذا قامت قرينة على أن المراد الشفة من غير قصد إلى التشبيه، وهذا هو المجاز غير المفيد<sup>(56)</sup>.

ثم جاء الزمخشري (ت 538هـ) في تفسيره (الكشاف عن حقائق التنزيل وعبور الأقاويل في وجوه التأويل) فيعترض في تحليله للآيات الكريمة لكثير من مواضع المجاز بنوعيه، ويذكر كثيراً من الملابس التي تسوغ المجاز، وتضفي عليه ثوب القبول في إطار العرف اللغوي السائد في لغة العرب، ومن العلاقات التي أوردها الزمخشري:

1. السببية: كقول تعالى: "ذلك عيسى بن مريم قول الحق" فيقول: "وهي قوله (كن) من غير واسطة أب تسمية للمسبب باسم السبب كما سمي العشب بالسماء، والشحم بالنذا"<sup>(57)</sup>.

2. المسببية: وذلك كقوله تعالى: (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) يعني إن كنا قادرين على الإعادة كذلك عبر عن إرادة الفعل بالفعل، وذلك لأن الفعل سبب عن القدرة والإرادة فأقيم المسبب مقام السبب للملابسة بينهما، وإيجاز الكلام ونحوه من إقامة المسبب مقام السبب قولهم: "كما تدين تدان"<sup>(58)</sup>.

فنقل العكبري عن الواحدي قوله: "عني بالأيدي: النعم وجرت العادة في جمع يد للنعمة بالأيدي وفي العضو بالأيدي، واستعمل أبو الطيب هذه مكان هذه في موضعين، أحدهما في هذا البيت، والثاني في قوله: قتل الأيدي وبياض النعمة مجاز، والشاعر يورد المجاز موارد الحقيقة"<sup>(73)</sup>.  
وقد ذكر السكاكي (ت 626هـ) في كتابه مفتاح العلوم عددا من العلاقات هي:

1. السببية: كإطلاق اليد على النعمة والقدرة، وإطلاق الغيث على النبات في قولهم: رعيها الغيث؛ لكونه سببا في إنبات النبات، وقولهم: "أكل فلان الدم. أي الدية للتلحق الذي بينهما، فالدم سبب في الدية، ومنه قول القائل: (بأكلن كل ليلة إكافا) أي علفا بثمن إكاف."<sup>(74)</sup>

2. المسببية: كقولهم: أمطرت السماء نباتا، ومنه قول القائل: أسنمة الأبال في سحابة.

فهو يرى (أسنمة الأبال) في السحاب؛ لأن الماء سبب في نموها، والحاجة ماسة إلى الماء في تلك البيئة القحلة، إذ على الماء ينمو النبات، وعلى النبات يتغذى الإبل فتتمو الأسنمة. فهو من إطلاق المسبب وإرادة السبب، ومنه قوله تعالى: (وينزل لكم من السماء رزقا) أي مطرا هو سبب الرزق، وقوله تعالى: (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان) أي: أردت القراءة؛ لكون القراءة مسببة عن إرادتها فهو من إطلاق المسبب وإرادة السبب.

3. الجزئية: كإطلاق العين على الرجل إذا كان ربيئة من حيث إن العين لما كانت المقصودة في كون الرجل ربيئة صارت كأنها الشخص كله<sup>(75)</sup>.

4. المجاورة: نحو أن نطلق الرواية على المزايدة، وهي في الأصل اسم للبعير الذي يحملها للعلاقة الحاصلة بينه وبينها بسبب حمله إياها، وإطلاق الحفص على البعير، مع كونه لمتاع البيت لحمله إياه، وإطلاق السماء على الغيث في قولهم: (أصابتنا السماء) أي الغيث، لكونه من جهتها ينزل<sup>(76)</sup>.  
وقد أورد الإمام عبد القاهر الجرجاني بعض الأمثلة على مجموعة من علاقات المجاز المرسل هي:

1. السببية: فمنه قوله تعالى: "تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها" وقوله عز اسمه: "وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا" وفي الأخرى: "فمنهم من يقول أياكم زادت هذه إيمانا"، وقوله: "وأخرجت الأرض أثقالها" وقوله عز وجل: "حتى إذا أقلت سحابا ثقالا تقاه لبلد ميت" أثبت الفعل في جميع ذلك لما لا يثبت له فعل إذا رجعا إلى المعقول على معنى السبب وإلا فمعلوم أن النخلة ليست تحدث الأكل ولا الآيات توجد العلم في قلب السامع لها ولا الأرض تخرج الكامن في بطنها من

من محاسن الصباغات ولطائف المعاني، ودقائق الأسرار، للوصول إلى أن القرآن معجز ببلاغته وروعة نظمه وسحر بيانه<sup>(66)</sup>.

وأهم علاقات المجاز المرسل والتي ذكرها فخر الدين الرازي (ت 606هـ) في كتابه (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز):

1. السببية: كتسمية النبات غيثا في قول العرب: رعيها الغيث. أي النبات الذي سببه الغيث عادة<sup>(67)</sup>.

2. المجاورة: كما في تسمية المزايدة روية. والرواية في الأصل اسم للبعير الذي يحملها، وكما في قولهم: "أصابتنا السماء، يريدون المطر"<sup>(68)</sup>، وإطلاق الرواية على المزايدة، والسماء على المطر، مجاز مرسل علاقته المجاورة.

3. المسببية: كقوله تعالى: (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما) يقول الرازي: "قوله التي جعل الله لكم قياما: معناه أنه لا يحصل معاشكم ولا قيامكم إلا بهذا المال، فلما كان المال سببا للقيام والاستقلال سماه بالقيام إطلاقا لاسم المسبب على السبب على سبيل المبالغة"<sup>(69)</sup>.

4. الجزئية: كما في قوله تعالى: "ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام" فالوجه يطلق على الذات.

5. الكلية: كما في قوله تعالى: "يجعلون أصابعهم في آذانهم حذر الموت" فالمراد أنامل الأصابع.

6. اعتبار ما كان: كما في قوله تعالى: "وأتوا اليتامى أموالهم" يقول: "سماهم يتامى لقرب عهدهم باليتيم"<sup>(70)</sup>.

7. اعتبار ما يكون: وذلك في قوله تعالى: "إني أراني أعصر خمرا" فالعرب تسمي الشيء باسم ما يؤول إليه.

8. المحلية: في قوله تعالى: "فليدع ناديه" يقول: "المراد من النادي أهل النادي".

9. الآلية: كما في قوله تعالى: "ذلك بما قدمت أيديكم" يقول: "إن الفاعل هو الإنسان لا اليد إلا أن اليد لما كانت آلة الفعل حسن إسناد الفعل إليها على سبيل المجاز"<sup>(71)</sup>.

وهذه هي نفس العلاقات التي ذكرها الزمخشري، فهو متأثر إلى حد كبير في تحليل المجاز، وبيان علاقته وأثره في بلاغة الأسلوب، كما يبدو في تعليقه على قوله تعالى: "يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت" فكلامه تلخيص لما ذكره الزمخشري في هذا الموضوع، فهو لم يأت بجديد في علاقات هذا النوع من المجاز<sup>(72)</sup>.

وقد أشار العكبري (ت 616هـ) إلى بعض صور المجاز المرسل التي وردت في شعر المتنبي، وإن لم يسمها مكتفيا بالقول أنها من ضروب المجاز، من ذلك شرحه لبيت المتنبي: أقبلتها غر الحياة كأنما

أيدي بني عمران في جبهاتها

يعيبه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به الآن<sup>(81)</sup>. من هنا يبدو لنا من استعراض ميسر لآراء الباحثين في مجال المجاز المرسل أن ثمة تشابه بين آرائهم في ذلك، في حين تبدو المفارقة بين آراء البلاغيين واللغويين في موضوع المجاز المرسل. -كما ورد معنا- وهذا ما يفسر أن نظرة اللغوي قد تختلف عن نظرة البلاغي في موضوعات المجاز المختلفة.

### المجاز العقلي

هو طريق من طرق التوسع اللغوي، وباب من أبواب الافتتان في التعبير يلجأ إليه المتكلم حين يريد التأنيق في أداء المعنى، والانطلاق مع الخيال، والاستجابة لخواطر النفس وهواجس الشعور، وحينئذ يخرج الإسناد عن حقيقته إلى مسالك أخرى بضوابط تحكم مساره حتى يصح التجوز في الإسناد، والتأنيق في بناء العبارة، وأداء المعنى المقصود<sup>(82)</sup>.

أورد سيويوه (ت 180هـ) في كتابه كثيرا من أمثلة المجاز العقلي دون تحليل، ولم يسمها أيضا بهذا الاسم، بل سماها التوسع في الكلام، والإيجاز، وأشار إشارات سريعة إلى بعض علاقاته. قال سيويوه: (سألت الخليل عن قولهم: موت مائت وشغل شاغل وشعر شاعر، فقال: إنما يريدون المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة قولهم: (هم ناصب وعيشة راضية)<sup>(83)</sup>. ويقول في موضع آخر: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: 'بل مكر الليل والنهار' وإنما المعنى: (بل مكرم في الليل والنهار، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى، ومثل ذلك قولهم: بنو فلان يطوهم الطريق، وإنما يطوهم أهل الطريق)<sup>(84)</sup>.

أما أبو عبيدة (209هـ) فقد كان مفهوم المجاز عنده أعم كثيرا من مفهومه البلاغي عند المتأخرين، ولكنه يقترب بالمجاز من معناه الاصطلاحي في أكثر من موضع ففي قوله تعالى: "ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء" يقول: "ومن مجاز ما وقع على المفعول وحول إلى الفاعل قوله تعالى: 'كمثل الذي ينعق' والمعنى على الشاء المنعوق به، وحول إلى الراعي الذي نعق بالشاء" يقول أبو عبيدة: "كالغنم التي لا تسمع التي ينعق بها راعيها، والعرب تريد الشيء فتحوله إلى شيء من سببه. يقولون: أعرض الحوض على الناقة، وإنما تعرض الناقة على الحوض"<sup>(85)</sup>.

أما الفراء (ت 207هـ) فقد تعرض في كثير من مواضع كتابه (معاني القرآن) لبيان المعنى المجازي في الآية ففي قوله تعالى: "فما رحبت تجارتهم" يقول: "ربما قال قائل: كيف تريح التجارة، وإنما يريح التاجر؟ وذلك من كلام العرب: ربح يبعك

الأثقال، ولكن إذا حدثت فيها الحركة بقدرة الله ظهر ما كنز فيها وأودع جوفها"<sup>(77)</sup>.

2. الزمانية: ومثله قولهم: (فعل الربيع) وكما جاء في الخبر (أن مما ينبت الربيع ما قتل حيطا أو يلم) قد أثبت الإثبات للربيع وذلك خارج عن موضعه من العقل؛ لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصح في قضايا العقول إلا أن ذلك على سبيل التأويل فلما أجرى الله سبحانه العادة وأنفذ القضية أن تورق الأشجار وتظهر الأنوار وتلبس الأرض ثوب شبابها في زمان الربيع صار يتوهم في ظاهر الأمر ومجرى العادة كأن لوجود هذه الأشياء حاجة إلى ربيع فأسند الفعل إليه على هذا التأويل والتنزيل<sup>(78)</sup>.

3. المكانية: مثل إسناد الفعل (سال) إلى (الأباطح) في قول الشاعر:

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المطي الأباطح  
فأسند الفعل إلى الأباطح وهي مكانية ثم عداه بالباء بأن أدخل الأعناق في البين فقال: (بأعناق المطي) ولم يقل: (بالمطي) ولو قال: (سالت المطي في الأباطح) لم يكن شيئا<sup>(79)</sup>.

4. الوصف بالمصدر مثل قول الخنساء:

ترتع ما ترعت حتى إذا ادكرت

فإنما هي إقبال وإدبار

فهذا مجاز حكمي عند عبد القاهر يقول في ذلك: "لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ولغلبة ذلك عليها واتصاله منها، وأنه لم يكن لها حال غيرهما كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار"<sup>(80)</sup>.

ويرى الجرجاني أن من سبب اللطف في ذلك النوع أنه ليس كل شيء يصلح لأن يتعاطى فيه هذا المجاز الحكمي بسهولة، بل تجدك في كثير من الأمور وأنت تحتاج إلى أن تهئ الشيء وتصلحه لذلك بشيء تتوخاه في النظم، انظر إلى قول الشاعر:

تجوب له الظلماء عين كأنها

زجاجة شرب غير ملأى ولا صفر  
يصف جملا ويريد أنه يهتدي بنور عينه في الظلماء، ويمكنه بها أن يخرقها، ويمضي فيها، ولولاها لكانت الظلماء كالسد والحاجز الذي لا يجد شيئا يفرجه به، ويجعل لنفسه فيه سبيلا فلولا أنه قال: "تجوب له" فعلق "له" بتجوب لما صلحت "العين" لأن يسند "تجوب" له الظلماء عينه لم يكن له هذا الموقع، ولا اضطرب عليه معناه، وانقطع السلك من حيث كان

بعض صور المجاز العقلي، وإن لم يطلق عليها هذه التسمية، قال في قول الشاعر: فالدمع يذهب بعض جهد الجاهد. "لو كان استقام له أن يقول: بعض جهد المجهود لكان أحسن وأليق"<sup>(90)</sup>.

ثم يأتي ابن جني (ت 392هـ) وهو صاحب الخصائص والمحتسب فيتحدث عن بعض خصائص المجاز العقلي متأثراً بسيبويه، ففي قراءة عيسى بن عمر: (يوم تقلب وجوههم في النار) يقول ابن جني: "إن المجاز الفاعل في (تقلب) ضمير السعير المقدم الذكر في الآية السابقة، أي تقلب السعير وجوههم في النار، وإن كان المقلب هو الله سبحانه، لأنه إذا كان التقلب فيها جاز أن ينسب الفعل إليها للملازمة بينهما كما قال سبحانه: (بل كمر الليل والنهار) فنسب المكر إليهما لوقوعهما"<sup>(91)</sup>.

وهو يسمى العلاقة (الملازمة) أي الارتباط بين الفعل وفاعله المجازي، وقد تحدث عن علاقته: الزمانية والمكانية، وهو مقتف أثر سيبويه فيهما، كما اقتفى أثره أيضاً في (الوصف بالمصدر) وذكر بيت الخنساء الذي أورده سيبويه شاهداً للمجاز العقلي في هذا الموضوع، وهو يخلط بين أنواع المجاز، ويجعل التشبيه منه.

وقد ظل الخلط بين أنواع المجاز وعلاقاته سائداً طوال القرنين الثاني والثالث الهجريين، كما أن العلماء لم يضعوا أي مصطلحات بلاغية آنذاك؛ لأن علوم العربية كانت لا تزال في طور النشأة والتكوين، فوضع المصطلحات الفنية الخاصة لم يكن من شأن العلماء في تلك الحقبة<sup>(92)</sup>.

وفي القرن الخامس الهجري يضع ابن رشيق (ت 456هـ) كتابه العمدة وقد ميز بين نوع من المجاز علاقته المشابهة وهو الاستعارة، وبقية الأنواع، وإن كان لم يتجاوز ترديد الأمثلة إلى تحليل وبيان الأثر البلاغي الكامن فيها.

ومن الأمثلة التي ذكرها من قبيل المجاز العقلي قوله معلقاً على قول العتابي:

يا ليلة لي بجوارين ساهرة

حتى تكلم في الصبح العصافير

فجعل الليلة ساهرة على المجاز، وإنما يسهر فيها<sup>(93)</sup>.

ويعرف الزمخشري (ت 538هـ) المجاز العقلي بقوله: "أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له".

وقد كان سبب اهتمام الزمخشري بأسلوب المجاز العقلي في تفسيره الكشف؛ لأنه يعينه على الخروج من كل موقع يوهم ظاهره نسبة القبيح إلى الذات المقدسة، ففي قوله تعالى: "ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة"، يقول: "يجوز أن يستعار الإسناد في نفسه من غير الله، فيكون

وخسر بيعك. فحسن القول بذلك؛ لأن الريح والخسران إنما يكونان في التجارة فلم معناه، ومثله من كلام العرب: هذا ليل نائم ومثله من كتاب الله (فإذا عزم الأمر)، وإنما العزيمة للرجال<sup>(86)</sup>.

وفي قوله تعالى: "بل مكر الليل والنهار"، يقول: "المكر ليس ليل والنهار، إنما المعنى بل مكرم بالليل والنهار، وقد يجوز أن نصف الفعل إلى الليل والنهار ويكونا كالفاعلين؛ لأن العرب تقول: نهارك صائم وليلك قائم. ثم تضيف الفعل إلى الليل والنهار، وهو في المعنى للآدميين. كما تقول: نام ليلك، وعزم الأمر، إنما عزمه القوم، فهذا مما يعرف معناه فتتسع به العرب.

وقد كان كلام الفراء أوفى لتوضيحه جهة التجوز، وما يقوم عليه هذا الأسلوب حيث يعتمد على علم المخاطب بمسالك الكلام، فالقرينة لا بد منها في المجاز العقلي كما هو الحال في المجاز اللغوي أيضاً<sup>(87)</sup>.

أما ابن قتيبة (ت 276هـ) فقد كان يتحدث في كتابه من منطلق الدفاع عن العقيدة، والرد على الملاحدة، وقد دافع عن إعجاز القرآن، واحتج لما ورد فيه من ظواهر أسلوبية محتكما إلى كلام العرب الفصحاء، وقد كان المجاز العقلي سبباً لرد بعض المطاعن التي وجهها الملحدون إلى القرآن الكريم، ولذلك احتج لوجوده في القرآن الكريم، وذكر من علاقاته: الفاعلية، والمفعولية، والزمانية، والمكانية، وإن لم يطلق عليها أسماءها الاصطلاحية.

ففي معرض الحديث عن قوله تعالى: "فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض فأقامه" يقول: "وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز فإنهم زعموا أنه كذب، لأن الجدار لا يريد والقرية لا تقصم"، وكما قصمنا من قرية" وهذا من أشنع جهالاتهم وأدلها على سوء نظرهم وقلة أفهامهم، ولو كان المجاز كذباً، وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلاً كان أكثر كلامنا فاسداً، لأننا نقول: طالت الشجرة، ونبت البقل، وأبعت الثمرة، وقام الجبل، ورخص السعر، والله تعالى يقول: "فإذا عزم الأمر" وإنما يعزم عليه. ويقول تعالى: "فما رححت تجارتهم" وإنما يرحب فيها. ويقول: "وجاءوا على قميصه بدم كذب وإنما كذب به..."<sup>(88)</sup>.

وفي باب (مخالفة ظاهر اللفظ معناه) يذكر ابن قتيبة بعض الآيات الكريمة من شواهد المجاز العقلي مثل قوله تعالى: "لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم"، أي لا معصوم من أمره، وقوله (خلق من ماء دافق) أي مدفوق<sup>(89)</sup>.

وفي القرن الرابع الهجري وضع الأمدى (ت 371هـ) كتابه (الموازنة بين الطائيين أبي تمام والبحترى) وفيه إشارات إلى

البر من آمن على تأويل حذف المضاف أي بر من آمن، أو بتأويل البر بمعنى ذي البر<sup>(97)</sup>.

وقد تحدث عن قرينة المجاز العقلي فهو يرى أنه لا بد له من قرينة صارفة عن إرادة ظاهر الإسناد، ففي قوله تعالى: "فما رحبت تجارتهم" يقول الزمخشري: "فإن قلت هل يصح رحب عبدك، وخسرت جارتك على الإسناد المجازي؟ قلت نعم إذا دلت الحال، وكذلك الشرط في صحة (رأيت أسدا) وإنما تريد المقدم، إن لم تقم حال دالة لم يصح<sup>(98)</sup>.

ومهما يكن من أمر فإن الباحث يرى أن التطور الدلالي لموضوع المجاز العقلي يبدو من خلال آراء اللغويين التي تم ذكرها، وقد جاء تطور هذه الدلالة بناءً على اتساع في الرؤية والفكر عند كلٍ منهما.

#### الاستعارة

لقد جمع الجاحظ بين التشبيه والاستعارة والمجاز في فن واحد من فنون القول في القرآن، وقد يطلق اسم المجاز على الاستعارة، ويسميتها (المجاز البعيد) وفي بعض الأحيان يلحظ الاستعارة مباشرة دون أن يخطئها بلون بياني آخر. نجد ذلك في تعليقه على قول الشاعر:

طفقت سحابة تغشاها

تبكي على عراضها عيناها

فيقول: "وجعل المطر بكاء من السحاب على طريق الاستعارة وتشبيه الشيء باسم غيره إذا قام مقامه".

وقد جعل الجاحظ الاستعارة قريبة إلى حد ما من المعنى اللغوي، إذ جعلها نقل لفظ من معنى عرف به لغويا إلى معنى آخر لم يعرف به لكنه لم يقيد النقل بقيد أو يشترط له شرطا كما لم يبين فائدة هذا النقل. حيث كان يرى في التشبيه والاستعارة مجرد صور ذهنية للتعبير عن المعنى المراد وتوضيحه في الأذهان كما يمكن إدراكه بالحس وذلك بتشكيله في صور المدركات الحسية، وهذا منطبق على مشاهد القيامة والجنة، والنار، وصفات النعيم والعذاب المختلفة، فيما ورد في آيات القرآن الكريم<sup>(99)</sup>.

وقد عرف ابن قتيبة (ت 279 هـ) الاستعارة بعد الجاحظ بقوله: "فالعرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى، أو مجاوراً لها أو مشاكلاً" فقد التفت إلى خصيصة التحول في التشكيل الاستعاري، وأشار إلى ضرورة العلاقة التي تربط بين عناصر الاستعارة ولمح قيامها على أية مناسبة من المناسبات تكون مقبولة عقلاً وذوقاً، ومنها المشاكلة أو التدخل بين الأشكال<sup>(100)</sup>.

وقد صرح المبرد بلفظ الاستعارة في كتابه الكامل بيد أنه لم

الختم مسنداً إلى اسم الله على سبيل المجاز، وهو لغيره حقيقة. تفسير هذا: أن للفعل ملابسات شتى يلبس الفاعل والمفعول به، والمصدر والزمان والمكان والمسبب له، فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأثنياء على طريق المجاز المسمى استعارة، وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الأسد في جرائته فيستعار له اسمه، فيقال في المفعول به: عيشة راضية، وماء دافق، وفي عكسه سيل مفعم، وفي المصدر شاعر شاعر، وذيل ذائل، وفي الزمان نهاره صائم، وليله قائم، وفي المكان: طريق سائر، ونهر جار، وفي السبب: بني الأمير المدينة، وناقاة ضبوث وحلوب، وقال: إذا رد عافي القدر من يستعيرها. فالشيطان هو الخاتم في الحقيقة إلا أن الله سبحانه لما كان هو الذي أقدره ومكنه أسند إليه الختم، كما يسند الفعل إلى السبب<sup>(94)</sup>.

ويتضح من النص السابق أن علاقات المجاز العقلي التي عددها الزمخشري هي:

1. السببية، 2. الزمانية، 3. المكانية
  4. المصدرية 5. الفاعلية 6. المفعولية
- وقد كانت الأمثلة التي ذكرها الزمخشري في سياق تفسيره للآيات يجدها من النوع المأثور الذي تداوله السابقون في أمثال هذه المواضع، ويورد الزمخشري ملابسات أخرى للمجاز العقلي خلاف ما مضى منها، ومن هذه الملابسات:

1. إسناد الفعل إلى الجنس وهو لبعضه، يقولون: بنو فلان قتلوا فلانا، وإنما القاتل رجل منهم.

2. إسناد الفعل إلى آتته، وكما في قوله تعالى: "فإنه أثم قلبه"، يقول: "لما كان إثماً مفترقا بالقلب أسند إليه؛ لأن الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ نحو قولك: هذا مما أبصرته عيني<sup>(95)</sup>.

3. إسناد الفعل إلى ما له مزيد اختصاص وقربى بالفاعل الحقيقي، ففي قوله تعالى: "إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين" يقول الزمخشري: "فإن قلت لم أسند الملائكة فعل التقدير وهو لله وحده إلى أنفسهم، ولم يقولوا قدره الله؟ قلت لما لهم من القرب والاختصاص بالله الذي ليس لأحد غيرهم كما يقول خاصة الملك: دبرنا كذا والمدير هو الملك لا هم<sup>(96)</sup>.

كما أشار الزمخشري إلى التجوز في النسبة الإيقاعية، والنسبة الإضافية، وكذلك وصف الشيء بوصف صاحبه، ومحدثه كقوله تعالى: "ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم" يقول الزمخشري: "والذكر الحكيم القرآن وصف بصفة من هو سببه أو كأنه ينطق بالحكمة لكثرة حكمه".

كما أشار إلى التجوز في النسبة بين المبتدأ والخبر، كما في قوله تعالى: "ولكن البر من آمن"، يقول الزمخشري: "ولكن

ظهر منه عند مسالته إياه جاز في توسعهم، ومجاز قولهم أن ينسب ذلك إليه، ومنه قول الشاعر: فلموت ما تلد الوالدة، والوالدة إنما تطلب الولد ليعيش لا ليموت، لكن لما كان مصيره إلى الموت جاز أن يقال للموت ولدته<sup>(106)</sup>.

ويتضح من الأمثلة السابقة أن الفرق الدقيق بين الاستعارة وبين غيرها من فنون المجاز لم يكن ظاهراً أمام قدامة، فقد مثل بالمجاز المرسل ولم يمثل بالاستعارة، (فالبيخل) علاقته السببية، (والولادة للموت) علاقته ما سيكون.

ويذكر قوله تعالى: "وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاباً مستوراً"، ويقول في توجيهه على أنه استعارة: "وذلك أنهم كانوا عند تلاوة القرآن قد حجبوا قلوبهم عن تفهمه، وصدقوا بأسماعهم عن تدبره فجاز أن يقال على المجاز والاستعارة أن الذي تلا عليهم جعلهم كذلك"<sup>(107)</sup>.

وعلى الرغم من أن هذا مجاز عقلي علاقته السببية إلا أن قدامة عده استعارة، وقد أصاب بعد ذلك في قوله: "ومن الاستعارة ما قدمناه من إنطاق الربيع، وكل ما لا ينطق إذا ظهر في حالة ما يشاكل النطق، ومما جاء من هذا النوع في القرآن قوله تعالى: "يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد". ويتطرق قدامة للاستعارة والمجاز مرة أخرى في مبحث المعازلة التي ذكرها في عيوب اللفظ، وأورد رأي أحمد بن يحيى في المعازلة وأنها مداخلة الشيء في الشيء... ثم نقده وقال: وما أعرف في ذلك إلا فاحض الاستعارة".

ويعد القاضي الجرجاني أول من صرح بالعلاقة في الاستعارة؛ لأنه عرّفها ذاكرة حدها الذي يميز بينها وبين التشبيه ويفرق بينهما، قال: "وإنما الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها. وملاكها تقريب الشبه ومناسبة المستعار له للمستعار منه. وامتزاج اللفظ بالمعنى، حتى لا يوجد بينهما منافرة، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر"، فقد اشترط قرب الشبه والامتزاج وعدم النافرة، وشرح على أساسها الاستعارات في الشعر، وحكم عليها بالإبعاد فيها والإفراط والقرب والصحة والحسن، كقول المتنبي:

مسرة في قلوب الطيب مفرقتها

وحسرة في قلوب البيض واليلب

وقوله:

تجمعت في فؤاده همم

ملء فؤاد الزمان إحداهما

فاستعارته للطيب والبيض واليلب قلوباً وللزمان فؤاداً بعيدة؛ لأنها لم تجر على شبه قريب ولا بعيد، وإنما تصح الاستعارة وتحسن على وجه من المناسبة وطرف من الشبه والمقاربة.

يعرفها أو يشرحها، وكان مع مذهب القرب في التشبيه، وما أصاب الحقيقة. وقال: إن شرط العلاقة في التشبيه وصحته هو وقوع هذا التشابه؛ فنشبيه الوجه بالشمس يراد به الضياء والرويق لا العظم والإحراق<sup>(101)</sup>.

لقد كانت أول ثمرة الاستعارة أن وضع ابن المعتز كتابه (البيدع) فقد قسم فيه فنون البيدع الرئيسية إلى خمسة أقسام هي الاستعارة والتجنيس والمطابقة، ورد أعجاز الكلام على ما تقدمها، والمذهب الكلامي وقد أكثر فيه من التمثيل للاستعارة من القرآن والحديث ومأثور كلام العرب شعراً ونثراً، معرفاً الاستعارة بأنها: "استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها".

ومن الأمثلة التي ذكرها قول الحق: "واخفض لهما جناح الذل"، و "واشتغل الرأس شيباً"، فالاستعارة في جناح، واشتغل<sup>(102)</sup>.

لقد كان لهذا التعريف تأثير كبير في اشتها مصطلح الاستعارة وتداولته آثار العلماء من بعده، كأبي هلال العسكري، وابن رشيق، وقدامة بن جعفر<sup>(103)</sup>.

وجاء عند ابن دريد باب خاص سماه (باب الاستعارات) جمع فيه من الألفاظ ما وسع مدلولها؛ أي كانت خاصة بشيء ما ثم عممت، وليس كل ما جاء هو استعارة بل فيها ما هو مجاز مرسل، وما هو مجاز عقلي، أما ما هو استعارة كالدفن فهو لدفن الميت. ثم قيل دفن سره إذا كتبه<sup>(104)</sup>.

وكان ابن جني ممن أسهموا في معرفة الاستعارة في الحروف، ومن أمثلته عليها قول امرأة من العرب:

هموا صلبو العبدى في جذع نخلة

فلا عطست شيبان إلا بأجدعا

قال: "لأنه معلوم أنه لا يصلب في داخل جذع النخلة وقلبها".

ففي هذا الكلام صرف عن ظاهر اللفظ إذ حلت (في) محل (على) وفيه إيماء إلى قرينة التجوز، وقد سمي هذا فيما بعد بالاستعارة في الحرف، وقد سماه ابن جني بـ (التضمين) أي تضمين كلمة معنى كلمة أخرى<sup>(105)</sup>، دون أن يضع لها تعريفاً، متحدثاً عنها تحت عنوان (النقد للشعر أو العيوب أو النعوت).

وتحدث قدامة عن الاستعارة فقال: "وأما الاستعارة فإنما احتيج إليها في كلام العرب؛ لأن ألفاظهم أكثر من معانيهم، وليس هذا في لسان غير لسانهم، فهم يعبرون عن المعنى الواحد بعبارة كثيرة، وربما كانت مشتركة بينه وبين غيره، وربما استعاروا بعض ذلك في موضع بعض على التوسع والمجاز، فيقولون إذا سأل الرجل شيئاً فيخل به عليه: لقد بخله فلان. وهو لم يسأله ليبخل، وإنما سأله ليعطيه، لكن البخل لما

واستحسن استعارة امرئ القيس في وصف الليل:

فقلت له لما تمطى بصلبه

وأردفأعجازا وناء بكلكل

قائلا: "فجعل له صلبا وعجزا وكلكلا لما كان ذا أول وآخر وأوسط مما يوصف بثقل الحركة إذا استطيل وبخفة السير إذا استقصر، وكل هذه الألفاظ مقبولة غير مستكرهة، وقرينة المشاكلة ظاهرة المشابهة"<sup>(108)</sup>.

ويعرفالأمدي الاستعارة بقوله: "وإنما تستعار اللفظة لغير ما هي له إذا احتملت معنى يصلح لذلك الشيء الذي استعيرت له ويليق به؛ لأن الكلام إنما هو مبنى على الفائدة في حقيقته ومجازه"<sup>(109)</sup>، ويرى أن العرب إنما استعارت المعنى لما ليس له إذا كان يقاربه أو يدانيه أو يشبهه في بعض أحواله، أو كان سببا من أسبابه، فتكون اللفظة المستعارة حينئذ لاثقة بالشيء الذي استعيرت له وملائمة لمعناه"<sup>(110)</sup>.

ويفرق الرماني بين الاستعارة والتشبيه ذاكرة العلاقة فيها بقوله: "وكل استعارة بليغة فهي جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما يكسب بيان أحدهما بالآخر كالتشبيه، إلا أنه بنقل الكلمة والتشبيه بأداته الدالة عليه في اللغة؛ فالمعنى المشترك بينهما يعني المشابهة في المعنى بين المستعار له والمستعار منه، أو بين المشبه والمشبه به. من ذلك قوله في قول الحق تبارك وتعالى: "قاصد بما تؤمر"، قال: "الصدع بالأمر لا بد له من تأثير كتأثير صدع الزجاج، والتبليغ قد يصعب حتى لا يكون له تأثير فيصير بمنزلة ما لم يقع، والمعنى الذي يجمعهما الإيصال؛ إلا أن الإيصال الذي له تأثير كصدع الزجاج أبلغ"<sup>(111)</sup>.

ويعرف العسكري الاستعارة بقوله: "الاستعارة نقل العبارة من موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض وذلك الغرض إما أن يكون شرح المعنى، وفضل الإبانة عنه أو تأكيده والمبالغة فيه، أو الإشارة إليه بالقليل أو تحسين المعرض الذي يبرز فيه وهذه الأوصاف موجودة في الاستعارة المصيبة"<sup>(112)</sup>.

ويرى أبو هلال العسكري أن لا بد لكل استعارة ومجاز من حقيقة وهي أصل الدلالة على المعنى في اللغة، ثم ينظر إلى بيت امرئ القيس:

وقد أغتدي والطير في وكناتها

بمنجرد قيد الأوابد هيكل

فبيحث فيه عن الحقيقة في قيد الأوابد، أو كما يقول: والحقيقة مانع الأوابد من الذهاب والإقلاط، والاستعارة أبلغ، لأن القيد من أعلى مراتب المنع عن التصرف، لأنك تشاهد ما في القيد من المنع، فلست تشك فيه، ولا بد أيضا من معنى

مشترك بين المستعار والمستعار له والمعنى المشترك بين قيد الأوابد، ومانع الأوابد هو الحبس وعدم الإقلاط"<sup>(113)</sup>.

أي أن البحث عن المعنى هو الأصل والاستعارتأتي إما لشرح المعنى وفضل الإبانة عنه أو تأكيد والمبالغة فيه، أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ، أو تحسين المعرض الذي يبرز فيه كما يقول العسكري: "لولا أن الاستعارة تتضمن ما لا تتضمنه الحقيقة من زيادة فائدة لكانت الحقيقة أولى منها استعمالا"<sup>(114)</sup>.

لقد كان عبد القاهر الجرجاني من أدق الذين حصروا المصطلح حصرا منطوقيا، فقال عنه: "علم أن الاستعارة في الجملة أن يكون اللفظ أصل في الوضع اللغوي معروف تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلا غير لازم فيكون هناك كالعارية"<sup>(115)</sup>. وقد قسمها إلى استعارة مفيدة وغير مفيدة.

ويجعل الجرجاني الاستعارة من أجل التشبيه، يقول: "علم أن الاستعارة كما علمت تعتمد التشبيه أبدا، وقد قلت أن طريقه تختلف، وأنا أريد أن أدرجها من الضعف إلى القوة، وأبدأ في تنزيلها بالأدنى ثم بما يزيد في الارتفاع، لأن التقسيم إذا ارتفع في خارج من الأصل فالواجب أن يبدأ بما كان أقل خروجاً منه، وأدنى مدى في مفارقتة"<sup>(116)</sup>.

ويقول في الدلائل: "وأعلم أن من شأن الاستعارة أنك كلما زدت أردادك التشبيه إخفاء ازدادت الاستعارة حسنا حتى أنك تراها أغرب ما تكون إذا كان الكلام قد ألف تأليفاً: إن أردت أن تفصح فيه بالتشبيه أخرجت إلى شيء تعافه النفس ويلفظه السمع، وأبن الاستعارة التي تعتمد التشبيه أبدا وكيف تتفق مع قولك أيضا عن هذا البيت: يقصد بيت ابن المعتز:

أثمرت أغصان راحته

لجناة الحس عنابا

"ألا ترى أنك لو حملت نفسك على أن تظهر التشبيه وتفصح به احتجت به احتجت إلى أن تقول: أثمرت أصابع يده التي هي كالأغصان لطالب الحسن شبيها بالعناب من أطرافها المخضبة، ويقول: "وهذا مما لا تخفي غثائته"<sup>(117)</sup>.

لقد حكم الجرجاني على الاستعارة بمدى القرب والبعد عن الأصل التشبيهي أي أنه في جميع الأحوال لا بد من أصل تشبيهي نطمئن إلى وجوده، وأننا مشدودون إليه، وتكون القضية إذا ابتعدنا قليلا كانت الاستعارة ضعيفة، وإذا ابتعدنا كثيرا كانت الاستعارة قوية"<sup>(118)</sup>.

ويرفض عبد القاهر أن يقصد المستعير (إثبات معنى اللفظة المستعارة) وإنما يعمد إلى إثبات شبه هناك يقول: "وأعلم

بين قوله: ومرسنا، وقوله: وانفا بل الاستعارة هنا أشبهه بأن تتفصك جزءا من الفائدة ولا يتصور في مثل هذه الاستعارة أن تكون من جهة المعنى، وإنما مدار أمرها على اللفظ<sup>(121)</sup>.

أما إذا كان الاستخدام لغرض معنوي؛ فإن ذلك من باب الاستعارة المفيدة كقول الفرزدق:

فلو كنت ضيبا عرفت قرابتي

ولكن زنجيا غليظ المشافر

فهنا استخدم كلمة المشافر للإنسان وهي للجمل، لانه يريد أن يشبه الزنجي العبد بالجمل في أنه لا يفرق بين الرفيع والضيع، والاستعارة المفيدة هي التي تكون في المعاني<sup>(122)</sup>.

وقسم الجرجاني الاستعارة المفيدة قسمين: أحدهما: أن تنقل الاسم عن مسماه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم، فأنت تريد أن تقول: رأيت رجلا هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه، فتدع ذلك، وتقول رأيت أسدا قد تناول شيئا معلوما وهو الرجل الشجاع، ونقل الأسد عن مسماه الأصلي، وهو الحيوان المفترس، فجعل اسما للرجل الشجاع على سبيل الاستعارة والمبالغة في التشبيه.

وثانيهما: أن يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار إليه فيقال هذا هو المراد بالاسم، والذي استعير له، وجعل خليفة لاسمه الأصلي، ونابا منابه، وذلك كقول لبيد:

وغداه ريح قد كشفت وقره

إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

لأنه جعل للشمال يدا، ومن الواضح أنه ليس هناك شيء مشار إليه يمكن أن تجري اليد عليه كإجراء الأسد على الرجل في المثال السابق<sup>(123)</sup>.

وقد رأى الجرجاني أن أول مراتب أن يرى معنى الكلمة المستعارة موجودا في المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة إلا أن لذلك الجنس مراتب في القوة والضعف فأنت تستعير لفظ الأقوى لمن هو دونه.

ومثاله استعارة الطيران لغير ذي الجناح، إذا أردت السرعة فالطيران وسرعة الجري من جنس واحد من حيث الحركة على الإطلاق.

ونوع ثان يشبه هذا الضرب وهو أن يكون الشبه مأخوذا من صفة موجودة في المستعار له والمستعار منه على الحقيقة، وذلك قولك: (رأيت شمسا) تريد إنسانا يتهلل وجهه كالشمس ذلك أن الشبه مراعى في التلاؤم، ورونق الوجه الحسن مجانس لضوء الأجسام النيرة<sup>(124)</sup>.

أما الضرب الثالث: وهو الصميم الخالص من الاستعارة، فإن يكون الشبه مأخوذا من الصور العقلية كاستعارة النور

أن الاستعارة لا تدخل من قبيل التخيل على إثبات شبه هناك، وكيف يعرض الشك في ألا مدخل للاستعارة في هذا وهي كثيرة في التنزيل على ما لا يخفى كقوله عز وجل: "واشتعل الرأس شيئا" ثم لا شبهة في انه ليس المعنى على إثبات الاشتعال ظاهرا، وإنما المراد إثبات شبهة، وجملة الحديث أن الذي أريد بالتخيل ما ينبت فيه الشاعر أمراً هو غير ثابت أصلا ويدعي دعوى لا طريق إلى تحصيلها، ويقول قولاً يمدح فيه نفسه ويربها ما لا ترى؛ فأما استعارة فإن سبيلها سبيل الكلام المحذوف في أنك إذا رجعت إلى أصله وجدت قائله، وهو يثبت أمراً عقليا صحيحا، ويدعي دعوى لها سند في العقل<sup>(119)</sup>.

وقد اضطرب الجرجاني في الاستعارة فعدّها مجازا لغويا في أسرار البلاغة، ومجازا عقليا في دلائل الإعجاز، ولعل سبب اضطراب الجرجاني فيها أنه عندما بحثها في "دلائل الإعجاز" كانت النزعة المسيطرة عليه هي النزعة العقلية لأنه بصدد إثبات ما في القرآن من روعة وإعجاز، يضاف إلى ذلك أن النظرة الدينية كانت مسيطرة عليه، ولهذا اعتبر الاستعارة من المجاز العقلي؛ لأنه ليس من المعقول أن تحدث الأمور بلا إرادة الله وعلمه وقدرته، ففي قوله تعالى: "وأخرجت الأرض أتقالها" مجاز لأنه ليس من الإيمان في شيء أن نقول إن الأرض هي التي أخرجت أتقالها وإنما الذي أخرجها هو الله سبحانه وتعالى. فالفاعل الحقيقي هو الله، وإن إسناد (أخرجت) إلى الأرض ليس إلا مجازا عقليا.

أما في كتابه الثاني (أسرار البلاغة) فلم يرم إلى البرهنة على إعجاز القرآن، ولم يكن مدفوعا بدافع ديني حينما كتبه، وإنما أله ليظهر ما في كلام العرب من بلاغة وتأثير، ولأجل هذا لم ينظر إلى مباحث البلاغة - ولا سيما المجاز - نظرة عقلية تسيطر عليها النزعة الدينية، ومن هنا جاء اضطرابه في الاستعارة فاعتبرها مرة من المجاز العقلي في (دلائل الإعجاز) ومن المجاز اللغوي في (أسرار البلاغة)<sup>(120)</sup>.

وقد قسم الاستعارة قسمين: مفيدة وغير مفيدة، فالاستعارة غير المفيدة تكون حين تراهم قد وضعوا للعضو الواحد أسامي كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان، كوضع الشفة للإنسان والمشفر للبعير، والجحفة للفرس وما شاكل ذلك، فإذا استعمل الشاعر شيئا منها في غير الجنس الذي وضع له، فقد استعار منه، ونقله عن أصله وجاز به موضعه، كقول العجاج، وفاحما ومرسنا مسرجا، يريد أنفا يضيء كالسراج، والمرسن في الأصل للحيوان؛ لأنه الموضع الذي يقع عليه الرسن، وكاستعمال الشفة للفرس، وهي موضوعة للإنسان فهذا ونحوه لا يفيدك شيئا لا تستفيد من الأصل فلا فرق من جهة المعنى



وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة، وتفسير هذه الجملة أن قوله عز وجل: "واشتعل الرأس شيبا"، استعارة لأن الاشتعال للنار ولم يوضع في أصل اللغة للشيب، فلما نقل إليه بأن المعنى لما اكتسبه من التشبيه لأن الشيب لما كان يأخذ في الرأس ويسعى فيه شيئا فشيئا حتى يحيله إلى غير حاله المتقدمة، فهذا نقل العبارة عن الحقيقة، لأن الحقيقة لو قامت مقامها كانت أولى، لأنها الأصل في الاستعارة الفرع".

ويقول: "ولا بد للاستعارة من حقيقة هي أصلها وهي مستعار ومستعار منه ومستعار له، وهي على ضربين: قريب مختار وبعيد مطرح، فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوي، وشبه واضح، والبعيد مطرح إما أن يكون لبعده مما استعير له في الأصل أو لأجل أنه استعارة مبنية على استعارة فتضعف لذلك" (128).

ويرى الخفاجي انه لا بد للاستعارة من حقيقة يرجع إليها ويكون بينها شبه ظاهر وتعلق أكيد، وبشرح فضل الاستعارة على الحقيقة، قائلاً "ولا بد من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها، لأن الحقيقة لو قامت مقامها فهي أولى لأنها الأصل والاستعارة الفرع" (129).

وقد ضبط فخر الدين الرازي أقسام الاستعارة أكثر من عبد القاهر وحدد رسومها، فذكر الاستعارة الأصلية، والتبعية، وتكلم على ترشيح الاستعارة وتجريدها، وعلى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية" (130). فرأى أن الاستعارة الأصلية إنما تكون في أسماء الأجناس، وهي إذا أطلقت تكون مترددة بين الأصل والفرع ولا يتخصص بأحدهما قطعاً إلا بقرينة زائدة حالية أو مقالية، ويرى أن الاستعارة بالكناية إنما تكون إذا لم يصرح بذكر المستعار بل بذكر بعض لوازمه تنبئها به عليه كقول الهذلي:

وإذا المنية انشبت أظفارها

ألفيت كل تميمة لا تنفع

فكأنه حاول استعارة السبع للمنية، لكنه لم يصرح بها بل ذكر لوازمها تنبئها بها على المقصود" (131).

وقد اهتم الزمخشري بالاستعارة، وذكرها بقسميها التبعية والأصلية وذكر صور الاستعارة المكنية كما ذكر الترشيح والتجريد فيها، ويوضح الزمخشري سر بلاغة المكنية قائلاً: "إن تصوير أمشبه به وتمثله في الخيال مصوراً بصورته يعد سر بلاغة هذا النوع إذ أن الاستعارة المكنية تكون أكثر أحوالها مظهراً لتصور الحياة في الجسم، أو تصوير المعاني وتجسيدها أو تشخيصها كتهيق جهنم، وأظفار المنية، وبد الشمال، وهذا اللون من التصوير له سحره وتأثيره في قوة المعنى وتوكيد".

وقد مد أطناب الاستعارة التبعية إلى الحروف، فهي لا تقف

للبيان والحجة الكاشفة عن الحق، في قوله سبحانه: "واتبعوا النور الذي أنزل معه"، فإنه لا شك في أنه ليس بين النور والحجة وما بين طيران الطائر، وجري الفرس من الاشتراك في عموم الجنس، لأن النور من صفات الأجسام محسوسة، والحجة كلام، وكذلك ليس بينهما ما بين الرجل والأسد في طبيعة تكون في الحيوان كالشجاعة.

وهذا الضرب هو المنزلة التي تبلغ عندها غاية شرفها، ولها أساليب كثيرة:

أحدها: أن يكون المشبه به مشاهداً مدركاً بالحواس، والمشبه معاني معقولة، مثال ذلك تشبيه البيان والحجة بالنور.

وثانيها: أن يكون المشبه به والمشبه محسوسين، ووجه الشبه مع ذلك عقلي، ومثاله، قول الرسول الكريم: "ياكم وخضراء الدمن"، فالشبه مأخوذ للمرأة من النبات وكلاهما جسم وقد قصد شبه عقلي بين المرأة الحسنة في المنبت السوء، وبين تلك النابتة على الدمنة، وهو حسن الظاهر مع فساد الباطن، وطيب الفرع مع خبث الأصل.

وثالثها: أن يكون المشبه والمشبه به معقولين، ومثاله تشبيه وجود الشيء بالعدم على معنى أنه لما قل في المعاني التي بها يظهر للشيء قدر، ويصير له ذكر صار وجوده كلا وجود.

وتشبيه المعقول بالمعقول يجيء على طريقتين أحدهما تنزيل الوجود منزلة العدم، كقول تعالى: "أو من كان ميتاً فأحييناه". والطريق الثاني: أن يكون لأحد المعنيين شبه بالآخر في صفة معقولة كما في قولهم: "لقى الموت"، يريدون لقي الأمر الأشد الصعب الذي هو في كراهة النفس له كالموت، فقد عبرت هنا عن شدة الأمر بالموت، واستعرت له الأمر الشديد من أجلها، والشدة ومحصولها الكراهة موجودة في كل واحد من المستعار له، والمستعار منه" (125).

ويعرف ابن رشيق الاستعارة بقوله: "الاستعارة أفضل المجاز وأول أبواب البديع ليس في حلى الشعر أعجب منها، وهي في محاسن الكلام إذا وقعت موقعها ونزلت موضعها" (126).

وقد تنبه ابن رشيق إلى الاستعارة التمثيلية حين قال: "ومن ضروب الاستعارة التمثيل، وهو المماثلة عند بعضهم، وذلك أن تمثل شيئاً بشيء فيه إشارة نحو قول امرئ القيس:

وما ذرفت عيناك إلا لتقذحي

بسهميك في أعشار قلب مقل

فمثل عينها بسهمي الميسر يعني المعلى، فصار جميع أعشار قلبه للسهمين الذين مثل بهما عينها، ومثل قلبه بأعشار الجزور، فتمت له بها الاستعارة والتمثيل" (127).

وشرح ابن سنان تعريف الرماني للاستعارة، فقال: "وقد حددها أبو الحسن الرماني فقال: هي تعليق العبارة على غير ما

عليه البشارات بقتله، ونهب أمواله وسبي أولاده، ويسمى هذا النوع من الاستعارة (الاستعارة التهكمية أو التلميحية) (135). ويرى الباحث أن مفهوم الاستعارة بمعناها الواسع قد طرأ عليه بعض التغييرات التي اقتضتها طبيعة التفسير البلاغية تحديداً، ولذلك يبدو مفهوم الاختصاص واضحاً في هذا المجال، فنجد أن الاهتمام الواسع بهذا المصطلح تم على يد البلاغيين تحديداً.

### الخاتمة

لقد قامت الدراسة المجازية التقليدية على مفهومي النقل والعلاقة؛ أي نقل اللفظ من معنى قديم إلى معنى جديد مع وجود علاقة تربط بين المنقول منه والمنقول إليه، حيث كانت المعاجم العامة قاصرة اهتمامها على المعاني اللغوية المتعددة، غير مركزة على المصطلحات التي تؤخذ من تلك الأصول، وتعرض المعاني عرضاً سريعاً، على خلاف المعاجم المتخصصة بالمصطلحات والتعريفات، وقد كانت الدراسة المجازية في بادئ أمرها دراسة لغوية حيث ظل اللغويون متوسعين في معنى المجاز، وأدخلوا فيه التشبيه والتقديم، والتأخير والحذف والاختصار، ثم أخذت بوادر الدراسة الاصطلاحية تظهر لأول مرة عند الجاحظ حيث صرح باسم المجاز قاصداً به المعنى الاصطلاحى، وعرفه هو والرمانى، واهتما به جاعلين منه وجهاً من وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، إلا أنها كانت بصورة أوضح عند ابن قتيبة الذي عاصر الجاحظ فقد عقد فصلين مستقلين لكل من المجاز والاستعارة إلا أنه لم يفصل بين المجاز والاستعارة، وتبدأ الدراسة الاصطلاحية للمجاز على مستوى عميق على يد الناقد الكبير الإمام عبد القاهر الجرجاني حين تحدث عن المجاز العقلي والمجاز اللغوي، كما عقد فصلاً خاصاً للاستعارة فاصلاً الاستعارة عن عموم المجاز، فقد كان يرى أن كل استعارة مجاز، وليس كل مجاز استعارة.

وقد عد بعض البلاغيين الكناية من المجاز نظراً لأنها تعطي دلالة إيحائية مناسبة تختلف عن الدلالة الإيحائية التي نجعلها للتعبير المباشر.

وعلى الرغم من أن مصطلح المجاز المرسل لم يظهر في الدراسات المتقدمة، فإنها لم تكن بعيدة عن مفهومه وعلاقاته، وأثره في التعبير والتوسع في اللغة، فقد تعددت علاقات المجاز المرسل ووصلت إلى اثنتي عشرة علامة عند الدارسين ثم بدأت علاقاته تتزايد مع تقدم الدراسات دون تحديد لأسمائها، وكذا الحال في المجاز العقلي حتى عرفه الزمخشري ذاكراً ملابساته مستشهداً عليها مفسراً ومحللاً. ونجد من الأجدر بنا أن نشير إلى أثر انتقال المجاز من

عند الفعل والصفة بل تتسع فتشمل الحروف أيضاً، يقول: في قول الحق تبارك وتعالى: "أولئك على هدى من ربهم"، معنى الاستعلاء في قوله: "على هدى"، مثل لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به، وشبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه ونحوه" (132).

ويرى الزمخشري أن تكون الاستعارة في بنائها اللغوي صالحة للمنقول عنه أو المنقول إليه، أي أنه لا يبحث عن أصل تشبيهي بقدر اعتماد الدلالة التي تبين عن طريق فحوى الكلام، ويعرض لبيت زهير:

لدى أسد شاكي السلاح مقذف

له لبد أطفاره لم تقلم

يقول مشيراً إليه: "الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له، ويجعل الكلام خلواً عنه صالحاً لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام" (133).

وقد عرف الرازي الاستعارة بأنها ذكر الشيء باسم غيره حين قال: "والأقرب أن يقال الاستعارة ذكر الشيء باسم غيره، وإثبات ما لغيره؛ لأجل المبالغة في التشبيه، ولك أيضاً أن تقول: الاستعارة عبارة عن جعل الشيء الشيء، أو جعل الشيء للشيء لأجل المبالغة في التشبيه" (134).

أما السكاكي فيعرف الاستعارة بقوله: "هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به" وفي هذا التعريف حصر للاستعارة التصريحية والمكنية، وهو أدق التعريفات تحديداً وأحسنها ضبطاً.

وقد عرف أقسام الاستعارة، فقال عن الاستعارة المصرح بها والمكنى عنها: "المراد بالأول هو أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به، والمراد بالثاني أن يكون الطرف المذكور هو المشبه".

وقال عن الاستعارة التحقيقية: "المراد بالتحقيقية أن يكون المشبه المتروك شيئاً متحققاً إما حسياً وإما عقلياً".

وقال عن التخيلية: "المراد بالتخيلية أن يكون المشبه المتروك شيئاً وهمياً محضاً لا تحقق له إلا في مجرد الوهم".

وقال عن التبعية: "ألا يكون دخول معنى التشبيه في المستعار دخولاً أولياً" وهي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات والأسماء المشتقة والحروف.

وقال عن الاستعارة التهكمية بأنها استعارة اسم أحد الضدين أو النقيضين للآخر بواسطة انتزاع شبه التضاد وإحاقه بشبه التناسب بطريق التهكم أو التلميح ثم ادعاء أحدهما من جنس الآخر، والإفراد بالذكر، ونصب القرينة فنقول: "إن فلانا تواترت

الدراسات النقدية الغربية المترجمة في موضوع الخطاب والشعرية. وعليه فإن مصطلح الشعرية في الدراسات النقدية المعاصرة قد تبنّى بعضاً من جوانب التطور الدلالي للمصطلحات البلاغية - أنفة الذكر - وخاصة المجاز. ويرى الباحث أن الأسلوبية الحديثة قد نهلت من هذا المعنى البلاغي بأثرٍ تاريخي واضح، ويبدو أن النقاد العرب في العصر الحديث - وإن ترجموا بعضاً من مناهج النقد الأوروبية وتأثروا بمصطلحات غربية حديثة ك- التناص، الشعرية، الأسلوبية... غلا أنهم بدوا متأثرين بما لديهم من مخزون بلاغي عرفه البيان العرب عبر التاريخ.

الفكر اللغوي واستقراره عند البلاغيين في إثراء المصطلح بالدلالات الفكرية التي منحته القدرة على الثبات في الدراسات النقدية. وظهر من خلال البحث المرحلة التي أسهمت في تشكل مصطلح المجاز، وانفلاته من أسر الدراسات اللغوية، ووضوح معناه البياني.

من النتائج التي توصل إليها البحث أن مصطلح المجاز هو البداية النظرية عبر عصور متلاحقة - كما أورده علماء البلاغة - للدراسات الأسلوبية الحديثة من خلال مناهج نقدية تناولت خروج المفردة عن معناها الحقيقي.

ويرى الباحث أن الدراسات الأسنوية والبلاغية الحديثة - العربية على الأقل - لم تقف عند تطور هذا المصطلح الذي يمثل عمدة الدراسات الأدبية - الشعرية - كما ورد إلينا من

### الهوامش

- (18) أسرار البلاغة، ص 353.
- (19) أسرار البلاغة، المصدر السابق، ص 332.
- (20) أسرار البلاغة، المصدر السابق، ص 321.
- (21) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 387.
- (22) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 359.
- (23) التلب، مصطلحات بيانية، ص 101.
- (24) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 290.
- (25) الجاحظ، الحيوان، ج1، ص 322.
- (26) السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، ص 70.
- (27) المجاز في البلاغة، المصدر السابق، ص 75.
- (28) التلب، مصطلحات بيانية، ص 27.
- (29) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص 298.
- (30) عبد الجليل، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، ص 46.
- (31) التلب، مصطلحات بيانية، ص 39.
- (32) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 201.
- (33) السكاكي، المصدر السابق، ص 169.
- (34) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 169.
- (35) السكاكي، المصدر السابق، ص 169.
- (36) السكاكي، المصدر السابق، ص 166.
- (37) التلب، مصطلحات بيانية، ص 15.
- (38) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 129.
- (39) الفراء، المصدر السابق، ج1، ص 389.
- (40) التلب، مصطلحات بيانية، ص 18.
- (41) الجاحظ، الحيوان، ج5، ص 425.
- (42) الجاحظ، المصدر السابق، ج5، ص 425.
- (43) التلب، مصطلحات بيانية، ص 21.
- (44) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن الكريم، تحقيق السيد أحمد صقر، ص 20.
- (1) ومن المعاجم التي انتفتت على هذه المعاني: جمهرة اللغة لابن دريد (ت 321هـ)، مادة (ج و ز)، وتهذيب اللغة للأزهري (ت 370هـ)، مادة (ج و ز)، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة لابن فارس (ت 395هـ)، مادة (ج و ز).
- (2) الفراهيدي، العين، مادة (ج و ز)، ص 164.
- (3) أساس البلاغة، مادة (ج و ز).
- (4) لسان العرب، مادة (ج و ز).
- (5) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص 357-359.
- (6) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 321.
- (7) الفراء، معاني القرآن، ص 82.
- (8) السيد، مصطلحات بيانية دراسة بلاغية تاريخية، ص 15، وانظر عبد العظيم المطعني، ص 158.
- (9) عبد الجليل، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، ص 44.
- (10) عبد الجليل، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، ص 45، وانظر السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، ص 72، وانظر التلب، مصطلحات بيانية، ص 5.
- (11) تويني، مع مؤيدي المجاز ومنكريه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع7، ص 64.
- (12) المصدر السابق، نفس الصفحة، وانظر الدكتور محمد بدري عبد الجليل، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، ص 39.
- (13) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص 442.
- (14) ابن جنّي، المصدر السابق، ج2، ص 443.
- (15) شوا، الحقيقة والمجاز بين اللغة والبلاغة حتى نهاية القرن السادس الهجري، ص 20.
- (16) السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، ص 81.
- (17) الجرجاني، كتاب أسرار البلاغة، ص 325.

- (45) أبو العدوس، المجاز المرسل والكناية، ص 22، وانظر أثر النحاة في البحث البلاغي، حسين، ص 207.
- (46) الآمدي، الموازنة، ج1، ص30.
- (47) ابن جنى، الخصائص، ج3، ص 176.
- (48) ابن فارس، الصحابي، ص 337.
- (49) ابن رشيق، العمدة، ج1، ص 266.
- (50) ابن رشيق، العمدة، ج1، ص 268.
- (51) أبو العدوس، المجاز المرسل والكناية، ص 32.
- (52) المجاز المرسل والكناية، المصدر السابق، ص32.
- (53) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 327.
- (54) أسرار البلاغة، المصدر السابق، ص 371.
- (55) التلب، مصطلحات بيانية، ص 34.
- (56) مصطلحات بيانية، المصدر السابق، ص35.
- (57) الزمخشري، الكشف، ج3، ص 15.
- (58) الكشف، المصدر السابق، ج1، ص 597.
- (59) الكشف، المصدر السابق، ج1، ص91.
- (60) الكشف، المصدر السابق، ج1، ص 538.
- (61) الكشف، المصدر السابق، ج1، ص 454.
- (62) الكشف، المصدر السابق، ج1، ص 45.
- (63) الكشف، المصدر السابق، ج4، ص 769.
- (64) الكشف، المصدر السابق، ج2، ص16.
- (65) الكشف، المصدر السابق، ج1، ص46.
- (66) التلب، مصطلحات بيانية، ص36.
- (67) الرازي، نهاية الإيجاز، ص 115.
- (68) المصدر السابق، نفس الصفحة.
- (69) الرازي، مفاتيح الغيب، ج3، ص144.
- (70) الرازي، المصدر السابق، ج3، ص 134.
- (71) الرازي، المصدر السابق، ج3، ص 110.
- (72) التلب مصطلحات بيانية، ص41.
- (73) العكبري، شرح التبيان على ديوان أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبى، ص 143.
- (74) العكبري، المصدر السابق، ص143.
- (75) العكبري، المصدر السابق، ص143.
- (76) السكاكي، مفاتيح العلوم، ص 595.
- (77) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 356.
- (78) المصدر السابق، نفس الصفحة.
- (79) التلب، مصطلحات بيانية، ص 96.
- (80) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 292.
- (81) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 290.
- (82) التلب، مصطلحات بيانية، ص 79.
- (83) سيوييه، الكتاب، ج3، ص 385.
- (84) سيوييه، المصدر السابق، ج1، ص 108.
- (85) ابن المثنى مجاز القرآن، ج1، ص 63.
- (86) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 14.
- (87) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 363.
- (88) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 99.
- (89) ابن قتيبة، المصدر السابق، ص 228.
- (90) الآمدي، الموازنة، ص 202.
- (91) ابن جنى، المحتسب، ج2، ص 184.
- (92) التلب، مصطلحات بيانية، ص 90.
- (93) ابن رشيق، العمدة، ج1، ص 267.
- (94) الزمخشري، الكشف، ج1، ص 59.
- (95) الزمخشري، الكشف، ج1، ص 325.
- (96) الزمخشري، المصدر السابق، ج2، ص 326.
- (97) الزمخشري، المصدر السابق، ج2، ص327.
- (98) الزمخشري، المصدر السابق، ج1، ص 77.
- (99) الصاوي، مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين، ص 47.
- (100) قوقزة، نظرية التشكل الاستعاري في البلاغة والنقد، ص 93.
- (101) شوا، الحقيقة والمجاز بين اللغة والبلاغة، ص 150.
- (102) ابن المعتز، النديع، ص 24.
- (103) المطعني، ص 1059.
- (104) شوا، الحقيقة والمجاز بين اللغة والبلاغة، ص 151.
- (105) المصدر السابق، ص 1062.
- (106) قدامة بن جعفر، نقد النثر، ص 64.
- (107) قدامة بن جعفر، نقد النثر، ص 65.
- (108) الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص 432.
- (109) الآمدي، الموازنة بين الطائيين، ص 164.
- (110) المصدر السابق، ص 213.
- (111) الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ص 80.
- (112) أبو هلال العسكريين الصناعيتين، ص 205.
- (113) أبو هلال العسكري، الصناعيتين، ص 276.
- (114) العسكري، المصدر السابق، ص 274.
- (115) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 29.
- (116) الجرجاني، المصدر السابق، ص 52.
- (117) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 404.
- (118) رجاء عيد، ص 113.
- (119) رجاء عيد، ص 121.
- (120) مطلوب، البلاغة عند السكاكي، ص 227.
- (121) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 29.
- (122) الجرجاني، المصدر السابق، ص29.
- (123) بدوي، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، ص 198.
- (124) بدوي، المصدر السابق، ص198.
- (125) بدوي، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، ص 200.
- (126) ابن رشيق، العمدة، ج1، ص 180.
- (127) ابن رشيق، العمدة، ص 277.
- (128) الخفاجي، سر الفصاحة، ص 108.
- (129) الصاوي، مفهوم الاستعارة، ص 94.
- (130) مطلوب، البلاغة عند السكاكي، ص 317.

- (131) الرازي، نهاية الإيجاز، ص 137، 147.
- (132) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص 199.
- (133) المصدر السابق، ج1، ص 39.
- (134) الرازي، نهاية الإيجاز، ص 133.
- (135) مطلوب، البلاغة عند السكاكي، ص 317.
- تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، ط1، صححه محمد عبد السلام شاهين، 1995، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السامرائي، مهدي صالح، 1974، المجاز في البلاغة العربية، ط1، مكتبة دار الدعوة، سورية.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، مفتاح العلوم، ط1، تحقيق أكرم عثمان يوسف، 1981، دار الرسالة، بغداد.
- الشوا، ميسون، 1997، الحقيقة والمجاز بين اللغة والبلاغة حتى نهاية القرن السادس الهجري، رسالة ماجستير، إشراف عصام قصبجي، صلاح كزارة، جامعة حلب.
- الصاوي، أحمد عبد السيد، مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين دراسة تاريخية فنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- طبانة، بدوي، 1968، البيان العربي دراسة في تطور الفكرة البلاغة عند العرب ومنهجها ومصادرها الكبرى، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة.
- عبد الجليل، محمد بدري، 1986، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، دار النهضة العربية، بيروت.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، ط2، تحقيق مفيد قميحة، 1989، دار الكتب العلمية، بيروت.
- عيد، رجا، 1982، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، دار الكتب، القاهرة.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، 1982، مطابع كويت تايمز، الكويت.
- قوقزة، نواف، 2002، نظرية التشكيل الاستعاري في البلاغة والنقد، ط1، وزارة الثقافة، عمان.
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 1985، العدد 27، السنة التاسعة، حزيران.
- مطلوب، أحمد، 1964، البلاغة عند السكاكي، ط1، دار التضامن، بغداد.
- المطعني، عبد العظيم إبراهيم، المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم بين مجوزيه ومانعيه، ط1.
- الأمدي، أبو القاسم الحسن بشر بن يحيى، الموازنة بين الطائنين، ط3، تحقيق محمد محيي الدين، 1959، مطبعة السعادة، مصر.
- ابن جني، أبي الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، 1955، ط1، دار الهدى، بيروت.
- ابن رشيق القرواني، أبو علي الحسن، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ط5، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، 1981، دار الجيل، بيروت.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق السيد أحمد صقر، 1977، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- ابن قنبر، أبو بشر عمرو بن عثمان (1316)، الكتاب، المطبعة الأميرية الكبرى، بلاق، مصر.
- ابن المتنى، أبو عبيدة معمر، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد زكي.
- ابن مسلم، ابن قتيبة أبو محمد عبد الله، تأويل مشكل القرآن، ط2، تحقيق السيد أحمد صقر، 1973، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- أبو العدوس، يوسف، 1990، المجاز المرسل والكناية والأبعاد المعرفية والجمالية، ط1، الأهلية للنشر، عمان.
- أنيس، إبراهيم، 1963، دلالة الألفاظ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- بدوي، أحمد أحمد، 1982، عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، ط2، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة.
- التلب، إبراهيم عبد الحميد السيد، 1997، مصطلحات بيانية دراسة بلاغية تاريخية، ط1، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة.
- الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، 1969، مطبوعى البابي الحلبي، المكتبة الوقفية، ط2، القاهرة.
- الجرجاني، الشيخ الإمام عبد القاهر، أسرار البلاغة، ط3، تحقيق ريتز، 1983، دار المسيرة، بيروت.
- الجرجاني، الإمام عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ط1، شكله وشرح غامضه وقدم له ياسين الأيوبي، 2000، المكتبة العصرية، بيروت.
- الحلبي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تحقيق النبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء، القاهرة.
- الزمخشري، الإمام أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد،

## The Metaphore: A Study in it's Origin and Development

*AlMothanna M. Al-Asasfeh\**

### ABSTRACT

This research is a study of the origin and development of the subject of metaphor because of the great importance of this subject on our studies in criticism over decades of time.

Metaphor with its different branches was the starting point of following stylistic studies which were based on this metaphoric formula of language in the numerous rhetoric studies.

Based on this. The researcher decided to track a little bit of the development of metaphor in Arabic studies. Stops were made at different stages of this development to put the beginning of this rhetoric term in a framework related to different consecutive critical eras.

**Keywords:** Metaphore, Studies in Criticism.

---

\* Language Center, The University of Jordan. Received on 6/4/2013 and Accepted for Publication on 28/1/2014.